مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (٧)، العدد (١)، ص ص ٣٨٣-٤٤٨، (محرم ١٤٣٥هـ/ نوفمبر ٢٠١٣)

دور الشركات الصناعية في حماية البيئة في ضوء مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات
دراسة ميدانية مطبقة على بعض مناطق المملكة العربية السعودية

أ.د. بدر الدين كمال عبده[١]، أ.د. محمود محمد أحمد صادق[٢]، أ.د. أحمد حسني إبراهيم[٣]،
أ.د. يوسف بن احمد الرميح[٤]، و د. حمدي علي أحمد[٥]
١ أستاذ بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية جامعة القصيم
٢ أستاذ بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية جامعة القصيم
٣ أستاذ بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية جامعة القصيم
٤ أستاذ مساعد بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية جامعة القصيم
٥ أستاذ مساعد بقسم الاجتماع جامعة الإسكندرية

ملخص البحث. تتحدد مشكلة الدراسة في " محاولة التعرف على إسهامات الشركات الصناعية الكبرى والمتوسطة والواقعة في بعض مناطق المملكة العربية السعودية (القصيم، جدة، الرياض، الشرقية)، في القيام بأدوار استباقية أو علاجية فيما يتعلق بحماية البيئة الداخلية (مجتمع الشركة) والبيئة الخارجية (المجتمع خارج الشركة) في ضوء المفهوم الدقيق والشامل للمعنى الحالي والسائد في الأدبيات الحديثة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية "

وقد تمت معالجة هذه القضية منهجياً وميدانياً وكان أهم نتائجها ما يلي:

١- أن الغالبية العظمى من المبحوثين يرون أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يعني الاهتمام بمكافحة التلوث وعدم الإضرار بالبيئة المحيطة، والتخلص من العوادم بطريقة آمنة وسعي الشركة لتحسين أحوال العاملين من كافة الجوانب، والالتزام بوسائل الأمن والسلامة المهنية.

٢- تحدد الدور الرئيسي للشركات الصناعية في حماية البيئة في أنها تعلن وتروج عن منتجاتها بصدق وتحرص على الشفافية والنزاهة والصدق في تعاملاتها مع العملاء، و توفر وتدون على منتجاتها بيانات واضحة

وسليمة للمستهلكين، كما أنها تحرص على تدوين تاريخ إنتاج وانتهاء صلاحية كافة منتجاتها، و أنها تصدر فواتير صحيحة بالمواصفات الحقيقية لمنتجاتها.

٣- أن أكثر أبعاد السلامة المهنية والأمن الصناعي اهتماماً من قبل الشركة تتعلق بتوفير راحة للعمال في الفترات المخصصة لذلك،ثم الاهتمام بتوفير الشركة لوسائل وأدوات للحفاظ على سلامة العاملين.

٤- أن أكثر الخدمات تضررا بطبيعة الخدمات التي تقدمها الشركة هو عدم توفر نظام صحي لعائلات العمال ، تليها أن الشركة تضع شروطاً للاستفادة من الخدمات الصحية وحدود تكلفتها.

٥- أكدت نتائج الدراسة على أنه لا يخرج من المصنع مياه ملوثة، وأن النشاط الصناعي للشركة لا يؤدي لخروج إشعاعات ولا تتسرب عوادم تؤثر على العمال والبيئة.

٦- اتضح أن الخدمات الاجتماعية والترويحية المقدمة للعمال الأكثر تضرر منها العمال هي على التوالي " عدم وجود نظام للحوافز خاصة في المناسبات الدينية والقومية وعدم اهتمام الشركة بتبادل الزيارات بينها وبين الشركات الأخرى.

٧- دور الشركات الصناعية فيما يتعلق بدعم الخدمات والأنشطة أن هذا الدور يتمثل في مساعدة المجتمع في أوقات الكوارث والنكبات، ويرون أن دورها محدود في تقديم الدعم المادي للجمعيات الخيرية.

مقدمة

يكتسب الدور الاجتماعي للشركات والقطاع الخاص بشكل عام أهمية متزايدة بعد تخلي الحكومات عن كثير من أدوارها الاقتصادية والخدمية التي صحبتها برامج اجتماعية كان ينظر إليها على أنها أمر طبيعي ومتوقع في ظل انتفاء الهدف الربحي للمؤسسات الاقتصادية التي تديرها الحكومات ... وكان من المتوقع لتحول تلك المؤسسات إلى الملكية الخاصة وإعادة تنظيمها وإدارتها على هذا الأساس أن يُلغى دورها الاجتماعي غير أن التطبيق العملي لتجارب الخصخصة أظهر أن الدور الاجتماعي والالتزام الأخلاقي للشركات هو أيضا استثمار يعود عليها بزيادة الربح والإنتاج ويقلل النزاعات والخلافات بين الإدارة وبين العاملين فيها والمجتمعات التي تتعامل معها، كما يزيد من انتماء العاملين والمستفيدين في هذه الشركات، كما أظهر التطبيق العملي أن كثيراً من قادة وأصحاب هذه الشركات يرغبون في المشاركة الاجتماعية وينظرون إلى العملية الاقتصادية على أنها نشاط اجتماعي ووطني وإنساني يهدف فيما يهدف إلى التنمية والمشاركة في العمل العام، وليست عمليات معزولة عن أهداف المجتمعات وتطلعاتها (الأسرج،٩٤، ٢٠١٠) .

ومنذ منتصف التسعينات للقرن الماضي وخاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية أثارت ردود أفعال مناهضي العولمة، الصدى العميق لدى الشركات العملاقة ذات الجنسيات المتعددة حول دورها ومسؤولياتها الجديدة في مواجهة تنامي ظاهرة الفقر والإفقار في العالم نتيجة للتطبيقات الصارمة لتحرير التجارة العالمية .

إن موجبات المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تعني بالضرورة شريحة معينة من الشركات الوطنية والدولية لأن فلسفة هذه المسؤولية مستمدة من طابعها الاختياري المرن والشامل بما يسمح ويشجع كل مؤسسة أياً كان حجم ونطاق أعمالها بانتهاج إجراءات وممارسات مناسبة وملائمة وفقاً لإمكاناتها وقدراتها، وبما يتجاوب مع حقائق السوق ومقتضياته .

وقد تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في معظم البلدان وأصبح لها الأولوية من حيث تحول الشركات إلى شركاء في

التنمية المستدامة Sustainable development وهذا ما دعت إليه جميع الحكومات أكثر من مرة من خلال العدالة في توزيع الدخل والتنمية والاستثمارات، وكذلك برامج الأمم المتحدة NDP وغيرها من المنظمات الدولية الداعية إلى ممارسة المسؤولية الاجتماعية.

كما بات الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في الآونة الأخيرة عنواناً للمؤتمرات والندوات ومجالاً للدراسات والأبحاث سواء من قبل الأفراد أو مراكز البحوث والمنظمات الدولية، كما تزايد الاهتمام بها من قبل كل الحكومات والشركات نفسها، كما أصبحت المسؤولية الاجتماعية جزءاً من استراتيجية شركات الأعمال للتفاعل مع المجتمع والبيئة المحيطة، ولا شك إن مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات ما زال يحتاج إلى مزيد من الدراسات المتعمقة والأبحاث والحوار من خلال إقامة ورش العمل والندوات والمؤتمرات، لتوضيح مفهوم ومجالات ومنافع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص .

وتمثل المسؤولية الاجتماعية للشركات ورجال الأعمال ضرورة هامة في توفير احتياجات المجتمع المحلي من استثمار في تشغيل وتأمين صحي وتعليم وتدريب وتثقيف وخلق بيئة نظيفة، وغيرها من متطلبات البعد الاجتماعي.

مشكلة البحث

تقتضي مبادئ المواطنة حصول أفراد المجتمع على حقوقهم العادلة والواجبة، كما تقتضي كذلك قيامهم بأداء مسؤولياتهم ومن هذا المنطلق فإن ممارسة الشركات لمبادئ المسؤولية الاجتماعية هو جزءٌ لا يتجزأ من مبدأ المواطنة، فكما أن لهذه الشركات حقوقاً فإن عليها واجبات والتزامات . وإن كانت الأفكار الأولى لتوضيح معنى المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها أعمال خيرية أو مبادرات إنسانية تؤدي لصالح جهات وفئات معينة في المجتمع فإن الفترات الأخيرة وما حدث فيها من تغيير في بيئة الأعمال ونوعية الحياة بشكل عام، نجد أن الأدبيات المعاصرة المرتبطة بهذا المفهوم قد نحت منحى جديداً يقدم المسؤولية الاجتماعية في إطار أكثر شمولية وأوسع معنى للمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال ترسيخ المبادئ التي تحث على الاهتمام بالعمالة والمجتمع والبيئة المحيطة، وتمثل المسؤولية الاجتماعية للشركات اليوم اللغة المستخدمة للتعبير عن دور تلك الشركات وقطاع الأعمال في المجتمع وهو في جوهره يركز على أهمية ترابط تنمية المجتمع مع تنمية القطاع الخاص . واليوم تملك السعودية مؤسسات مرموقة على المستوى العالمي، فهناك خمس شركات سعودية أدرجت في مؤشر فاننشيال تايمز مؤخراً في قائمة أهم (٥٠٠) شركة على مستوى العالم بالتساوي مع روسيا من حيث العدد، وعلى المستوى المحلي بلغت مشاركة القطاع الخاص السعودي في الناتج المحلي الإجمالي معدل ٤٧% في عام ٢٠٠٦، وأمّن القطاع الخاص السعودي ٨٦%، من فرص العمل في عام ٢٠٠١، ومن ثم يعتقد المراقبون بأن الوقت قد حان ليضطلع القطاع الخاص خاصة الشركات الصناعية بدور استباقي في مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية، وفي مقابل ذلك فقد جاء في الدراسة الرائدة التي أجرتها مؤسسة " تمكين " للاستشارات الإدارية والتنموية بالتعاون مع جامعة لاند بالسويد في فبراير ٢٠٠٧ لتوضح أن الشركات السعودية شبه غائبة في التصنيفات الدولية على مستوى قابلية الاستجابة للقضايا الاجتماعية والبيئية ومن ثم تتحدد مشكلة الدراسة في " محاولة التعرف على إسهامات الشركات

الصناعية الكبرى والمتوسطة والواقعة في بعض مناطق المملكة العربية السعودية (القصيم، جدة، الرياض، الشرقية)، في القيام بأدوار استباقية أو علاجية فيما يتعلق بحماية البيئة الداخلية (مجتمع الشركة) والبيئة الخارجية (المجتمع خارج الشركة) في ضوء المفهوم الدقيق والشامل للمعنى الحالي والسائد في الأدبيات الحديثة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ".

أهمية البحث

إن هذه الدراسة تستمد أهميتها من الأمور التالية:

١-ندرة الدراسات حول دور الشركات الصناعية في حماية البيئة في ضوء المفهوم العالمي للمسئولية الاجتماعية في المجتمع السعودي عامة وفي منطقة الدراسة خاصة .

٢-إمكانية الشركات الصناعية في تحقيق مبدأ المواطنة والوفاء بمسؤولياتها وواجباتها تجاه المجتمع .

٣-الإسهامات المضطردة للقطاع الخاص السعودي في الناتج المحلي حيث زاد من ٢٥,٥% عام ١٩٧٢ إلى ما قيمته ٤٦,٨% بنمو سنوي يقدر بنحو ٦% .

٤-وضوح المفهوم الحديث للمسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية عالميا على المستويين الداخلي والخارجي لبيئة الشركة .

٥-إن ثقافة المسؤولية الاجتماعية باتت راسخة في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية .

٦-عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم فيما يتعلق بما تقدمه الشركات الصناعية من دعم في مجال العمل الخيري وهو أمر أشارت إليه الدراسات السابقة .

٧-محاولة تعظيم وتعزيز المردود الايجابي لمساهمات الشركات الصناعية في مجال تنمية الموارد البشرية وحماية البيئة .

أهداف البحث

١-إبراز ثقافة المسؤولية الاجتماعية ونشرها بمفهومها العلمي الحديث، والتأكيد على دور الشركات الصناعية في حماية البيئة في ضوء هذا المفهوم .

٢-تحديد دور واضح للشركات الصناعية نحو البيئة الداخلية للشركة في ضوء مفهوم المسؤولية الاجتماعية .

وينبثق عن هذا الهدف هدفان فرعيان:

أ) رصد وتحليل دور الشركات الصناعية في مجال تقديم الرعاية الاجتماعية للعاملين وأسرهم (أمن صناعي – سلامة مهنية – رعاية صحية – تغذية – نقل – ملابس–إسكان– ترفيه – تعويضات – أجازات) .

ب) رصد وتحليل دور الشركات الصناعية فيما يتعلق بتدريب وتطوير ورفع كفاءة العاملين بالشركة.

٣-تحديد دور الشركات الصناعية نحو البيئة الخارجية في ضوء مفهوم المسؤولية الاجتماعية .

وينبثق عن هذا الهدف هدفان فرعيان:

أ) رصد التدابير والإجراءات المتخذة من قبل الشركات الصناعية في الحد من التلوث البيئي لكل من (الماء – الهواء – التربة) .

ب) رصد وتحليل دور الشركات الصناعية في مجال دعم الخدمات والأنشطة (دعم المؤسسات الصحية - الجمعيات الخيرية - دور رعاية المحرومين من الرعاية الأسرية والمعرضين للانحراف - مراكز البحوث العلمية - تدريب وتأهيل الراغبين في العمل وإتاحة فرص العمل لهم - دعم المشروعات الصغيرة .... الخ) وما تطرحه من برامج متميزة في هذا المجال.

الإطار النظري للدراسة

١- نشأة وتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات

ورد مصطلح المسؤولية الاجتماعية لأول مرة عام ١٩٢٣، حين أشار (شلدون Sheldon) إلى أن مسئولية أي منظمة هي بالدرجة الأولى مسئولية اجتماعية، وأن بقاء أي منظمة واستمرارها يحتم عليها أن تلتزم وتستوفي مسئولياتها الاجتماعية عند أداء وظائفها المختلفة .

وبدأ هذا المفهوم يلفت أنظار الباحثين بالجامعات والدوائر البحثية والمنظمات المهنية بالخارج حتى أن القضاء الأمريكي ذاته قد شارك في هذا المجال بما أصدره من أحكام حول ضرورة وفاء منظمات الأعمال بمسؤولياتها الاجتماعية .

هذا وقد عقد مؤتمر تحت عنوان " المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال " أقامته جامعة كاليفورنيا، وقد أكد في توصياته على ضرورة تعديل منظمات الأعمال للنموذج الاقتصادي التقليدي القائم على تعظيم الربحية فقط مع الأخذ في الحسبان أيضاً الاعتبارات الاجتماعية .

وبناء عليه شكلت وزارة التجارة الأمريكية لجنة عمل لدراسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، حيث أشارت اللجنة إلى أن العقد المبرم بين المجتمع ومنظماته في مجال الأعمال قد تغير اليوم إلى الدرجة التي أصبح معه ضرورة إسهام تلك المنظمات بشكل فعال في

تحسين مختلف مناحي الحياة وليس الوقوف فقط على مجرد تقديم السلع والخدمات اللازمة .

فقد أصدرت محكمة نيوجرسي حكماً ذا دلالة بشأن رغبة إحدى منظمات الأعمال للمساهمة في دفع عجلة التعليم في إحدى الجامعات الواقعة في مجتمعها عن طريق تبرعات مالية، وذلك على غير رغبة المساهمين، وقد نص الحكم الصادر على أن المساهمة في هذا المجال ليست فقط مجرد حق للشركة وإنما أيضاً واجبها استيفاء مسئوليتها الاجتماعية.

وفي هذا الإطار أصبح لزاماً على شركات الأعمال أن تعمل على مقابلة توقعات المجتمع وتقدير متطلباته وأصبحت منظمات الأعمال ملزمة بالوفاء بأشكال مختلفة من مسئولياتها الاجتماعية في حدود إمكانياتها مع العمل في الوقت نفسه على إعلام الأطراف المعنية بأشكال ذلك الأداء الاجتماعي والإفصاح عن نتائجه .

وأوضح " ديفيز " Davis أن التقرير عن نتائج الأداء الاجتماعي للمنظمة لم يعد اختياراً مطروحاً أمام منظمات الأعمال، وإنما أصبح أمراً إجبارياً حتى بدون وجود نص قانوني ملزم بذلك الإفصاح، وعليه فإن أي مشروع كان، وفي أي منظمة اجتماعية يتحتم عليه إذا أراد البقاء أن يخدم رغبات أفراد المجتمع ويشبع توجهاتهم .

غير أن معالم المسؤولية الاجتماعية لم تضح بشكل قاطع على الأقل على مستوى دول العالم النامي عامة، والعالم العربي خاصة، ويمكن ردّ ذلك إلى ثلاث حقائق رئيسة هي:

الحقيقة الأولى: إن المفاهيم والمتغيرات الأساسية للمسئولية الاجتماعية لم تتحدد بشكل قاطع

من الملاحظ أن المتغيرات الأساسية التي تشكل أبعاد المسئولية الاجتماعية حتى في الدول المتقدمة التي قطعت شوطاً كبيراً في تحديد المسؤولية الاجتماعية مازالت تعاني من عدم بلورة مفهوم واضح للمسئولية الاجتماعية فما بالك بالدول النامية.

هذا ما أكدت عليه الدراسات والبحوث في الدول الغربية، فقد أشار "ستلكمت" Steckmet أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في مجال الأعمال مازال مفهوماً غامضاً ولم يتفق عليه بعد، وهذه الحقيقة هي التي ولدت الارتباك والحيرة بين منظمات الأعمال في تحديد مدى مسئولياتهم تجاه المجتمع ونوعيتها.

ويؤكد " سوانسون " Swanson أن مشكلة تحديد ماهية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال بشكل واضح تنبع في حقيقتها من التداخل بين الأنشطة الاقتصادية والأنشطة الاجتماعية لمنظمات الأعمال بالإضافة إلى صعوبة رسم خط فاصل بين هذه الأنشطة .

ويرى " بلكاوي " Belkaoui أنه على الرغم من كل الاهتمام الذي حظي به موضوع المسؤولية الاجتماعية فإن الحقيقة المؤكدة أن عملية الوصول إلى معايير دقيقة لقياس عائد الوفاء بتلك المسؤولية هي عملية مازال يحيط بها الكثير من الصعوبات والجدل والاجتهاد نظراً لعدم وجود اتفاق دقيق حول أبعاد محددة لتلك المسؤولية .

إن أحد أهم الأسباب التي تسهم بشكل واضح في صعوبة الوصول لتحديد دقيق لماهية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وحقيقة أبعادها هو أن تلك المسؤولية موزعة وخاصة في الدول النامية بين مؤسسات تلك الدول وبين منظمات الأعمال دون وجود ضوابط واضحة تبرز الحد الأدنى من المسؤوليات أو الالتزامات التي يجب أن يهتم بها كل فريق، وبناء عليه فإننا يمكن أن نبلور الحقيقة الأولى في الآتي:

إن عدم القدرة على الوصول إلى اتفاق محدد حول ماهية المسؤولية الاجتماعية وحقيقة أبعادها، إنما يعني عدم القدرة على تحديدها بشكل دقيق وما لا يمكن تحديده بشكل دقيق لا يمكن قياسه أو مراجعته بشكل موضوعي

الحقيقة الثانية: أن المشكلات والقيم والتوقعات تختلف من مجتمع لآخر

إن قيم ومفاهيم ومشكلات وتوقعات المجتمعات من منظمات الأعمال تختلف من مجتمع لآخر، فعلى مستوى مشكلات وتوقعات المجتمع فإن المجتمعات المتقدمة تعاني من مشكلات اجتماعية خطيرة

مثل: الإجهاض غير المشروع، والتفرقة العنصرية، وغيرها من المشكلات الأخرى والتي تعد من المشكلات الاجتماعية والتي يتوقع من منظمات الأعمال أن تعمل على إيجاد حل لها أو على الأقل التخفيف من حدتها .

أما في الدول النامية فإن المجتمع مازال ينتظر إيجاد حلول لبعض المشكلات كالبطالة، والإسكان، ومشكلة المواصلات، ومحو الأمية، وغيرها من المشكلات التي تجاوزتها المجتمعات المتقدمة منذ زمن بعيد .

وعلى مستوى قيم ومفاهيم المجتمع فإن القيم الدينية والمفاهيم السياسية تفرض في كل مجتمع على منظمات الأعمال سلوكيات معينة لأدائها وتحدد سلوكيات منظمات الأعمال المقبولة وغير المقبولة اجتماعياً، فإن كذب أي منظمة في عرض منتجاتها وثبوت ذلك فإن ذلك يضع المنظمات تحت طائلة القانون ويعرضها للعقاب .

ونخلص من ذلك إلى أن: الاختلاف في طبيعة ومفاهيم ومشكلات وتوقعات كل مجتمع بذاته من منظمات أعماله إنما يولد اختلافاً آخر مباشراً في المسؤوليات الاجتماعية لمنظمات الأعمال في كل مجتمع من تلك المجتمعات، وإذا ما اختلفت المسؤوليات الاجتماعية لمنظمات الأعمال في كل مجتمع بذاته فلابد أن تختلف حتماً وبالضرورة مجالات المسؤولية الاجتماعية في كل مجتمع بذاته .

الحقيقة الثالثة: إن المشكلات الاجتماعية تتسم بالحركية

إن الصعوبة في تحديد إطار عام للمسئولية الاجتماعية يرجع إلى أن التوقعات والمشكلات الاجتماعية ليست لها صفة الثبات وإنما تتسم بالديناميكية والحركية والتغيير، لذا يترتب على ذلك عدم القدرة على تحديد أنشطة للمسئولية الاجتماعية بعينها بحيث تمثل التزامات للمنظمة الاجتماعية تساهم في حل المشكلات الاجتماعية السائدة لمنظمات الأعمال التي قد تصلح للتعامل مع مشكلات اجتماعية في مجتمع ما، وزمن ما قد لا تصلح مع المشكلات في نفس المجتمع في زمن آخر .

وتبرز انعكاسات حركية المشكلات الاجتماعية في دول العالم النامي بصفة خاصة حيث تعطي تلك الدول أهمية فائقة لخدمات التنمية في شكل خطط طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولاشك أن التغيرات الاجتماعية في تلك الدول وما يصاحبها من تغيرات في المشكلات الاجتماعية التي لم تكن موجودة من قبل إنما هي نتاج مباشر لما تحققه خطط التنمية من نجاح في تلك الدول، ومن ثم تبرز الحاجة إلى أن تأخذ منظمات الأعمال دوراً في حل المشكلات الاجتماعية المترتبة على التغيرات في تلك الدول أو حتى التخفيف من حدتها .

خلاصة القول

إن حركية المشكلات الاجتماعية تحتم تلقائياً على منظمات الأعمال ضرورة تغيير وتعديل التزاماتها ومسؤولياتها تجاه مجتمعاتها بنفس معدل سرعة التغيير في المشكلات السائدة بالمجتمع لضمان تواكب الأولى مع الثانية وإلا أصبح الأداء الاجتماعي للمنظمة إهداراً للوقت والجهد .

وبناء عليه فإن الطبيعة الحركية للمشكلات الاجتماعية إنما تعني عدم مقدرة منظمات الأعمال على التعامل معها إلا عن طريق أنشطة اجتماعية لها حرية الحركة والتغيير المستمرين، وكلما كانت الأنشطة الاجتماعية متغيرة أصبحت عملية مراجعة الأداء الاجتماعي لتلك الأنشطة أكثر صعوبة وتعقيداً .

٢- مفاهيم البحث

أ) المسؤولية الاجتماعية للشركات

ويقترح بعض الباحثين والمتخصصين تحويل مصطلح المسؤولية الاجتماعية إلى مصطلح الاستجابة الاجتماعية، حيث يتضمن المصطلح الأول نوعاً من الإلزام بينما يتضمن الثاني وجود دافع أو حافز أمام رأس المال لتحمل المسؤولية الاجتماعية (السحيباني،٤١، ٢٠٠٩) .وقد تعددت المصطلحات المتعلقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية ومنها: مواطنة الشركات، والشركات الأخلاقية، والحوكمة الجيدة للشركات .

وفي الحقيقة لا يوجد تعريف واحد رسمي محدد ومتفق عليه للمسئولية الاجتماعية للشركات، بل هناك تعاريف متعددة نذكر منها الآتي:

عرف البنك الدولي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها: (التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد) .

كما عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها "جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي فالمسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً، ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم" (برامج الأمم المتحدة،٥٧، ٢٠٠٧)، في حين يعرف الاتحاد الأوروبي المسؤولية الاجتماعية على أنها " مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي، ويركز الاتحاد الأوربي على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية تمثل مفهوماً تطوعياً لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسؤولياتها تجاه المجتمع (الغزالي،٢١، ٢٠١٠) .

ومن خلال ما سبق عرضه من تعريفات حول المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن نستخلص أن هذا المفهوم يعني تصرف الشركات على نحو يتسم بالمسؤولية الاجتماعية والمساءلة ليس فقط أمام أصحاب هذه الشركات بل أمام أصحاب المصالح الأخرى بمن فيهم الموظفين والعملاء والحكومة والشركاء والمجتمعات الأخرى والأجيال القادمة.

ويقصد بالمسؤولية الاجتماعية للشركات إجرائياً في هذه الدراسة:

-واجب والتزام من جانب الشركات الصناعية تجاه المجتمع بشرائحه المختلفة .

- مع الأخذ في الاعتبار التوقعات الحالية والبعيدة المدى لتلك الشرائح .

-و تتخذ صورا عديدة يغلب عليها طابع الاهتمام بسلامة ورعاية العاملين وأسرهم، وبالبيئة الطبيعية، وبفئات المجتمع ومؤسساته الأكثر احتياجاً لجوانب الرعاية المختلفة .

ب) الشركات الصناعية

نعني بها في هذه الدراسة:

-تلك المنظمات الكبيرة والمتوسطة .

-و التي تنتج سلعاً صناعية أي كانت نوعية ملكيتها .

ج) مفهوم حماية البيئة

ونعني بهذا المفهوم:

١-حماية البيئة الداخلية: ضمان سلامة ورعاية كل العاملين بالمنشأة وأسرهم من خلال مجموعة متكاملة من الخدمات والأنشطة التي تقدم داخل وخارج المنشأة، والتي سبق تحديدها في أهداف الدراسة رقم (٢) (أ) .

٢-حماية البيئة الخارجية: وننظر لها على أنها " إسهامات الشركات الصناعية من خلال الحلول الاستباقية والعلاجية في الحد أو منع التلوث البيئي للماء والهواء والتربة، وفي دعم الخدمات والأنشطة للمراكز والمؤسسات الاجتماعية والصحية والبحثية والعلمية الموجودة على المستوى المحلي والوطني والاهتمام بطرح برامج ومشروعات متطورة في هذا المجال " .

٣- الدراسات السابقة

هناك بعض الدراسات العربية والأجنبية والتي بينها وبين موضوع الدراسة ثمة ارتباط ويمكن توظيفها لخدمة هذا البحث ونبدأ بدراسة (فانس Fans ١٩٧٥) حول المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بنجاح المؤسسة تجارياً وقد أوضحت نتائجها وجود علاقة طردية بين المسؤولية الاجتماعية ونجاح المؤسسات اقتصادياً . ودراسة

(هولمز Holmaz ١٩٧٦) حول رؤية المنشآت التجارية نحو المشاركات والمساهمات الاجتماعية والتي أكدت أن نسبة كبيرة من المنشآت بدأت في النظر إلى تلك المساهمات على أنها عمل مرغوب بل واجب يتحتم القيام به، ودراسة (التويجري ١٩٨٨) حول المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية بينت نتائجها مساهماته لا تزال محدودة ومحصورة في أنشطة اجتماعية معينة قياساً بالقدرات المالية والإدارية المتوفرة لديها وأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يحتاج إلى مزيد من التوعية والتثقيف به، وثمة دراسة قام بها (مركز مصدر الأخلاقيات في أمريكا ١٩٨٨) لاحظ ازدياد أهمية الجوانب الأخلاقية على صعيد البيئة العالمية وتركيز منظمات الأعمال وخاصة الشركات الدولية على القضايا الأخلاقية ومفردات المسؤولية الاجتماعية، وفي دراسة أجراها (علام، ١٩٩١) عن حدود المسؤولية الاجتماعية أكد فيها على أن القياس الموضوعي الدقيق لأبعاد المسؤولية الاجتماعية ما زال يحتاج إلى المزيد من الدراسات، وأن هناك اختلافاً في طبيعة قيم ومفاهيم ومشكلات وتوقعات كل مجتمع من منظمات أعماله وشركائه وأن هذا الاختلاف يولد اختلافاً آخر مباشراً في المسؤوليات الاجتماعية للشركات في كل مجتمع من تلك المجتمعات، أما الأبحاث الرائدة لـ (Carroll ١٩٩١) قد أوضحت أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يشتمل على أربعة جوانب أساسية أولها يتصل بالمسؤولية الاقتصادية، والثاني بالمسؤولية القانونية، والثالث بمسئولية خيرية، والأخير بالمسؤولية الأخلاقية . في حين أن دراسة (عوض، ١٩٩٦) التي اهتمت بممارسة المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص الصناعي بدولة الكويت أوضحت أن هناك ضعفا في إدراك المسؤولين في المنشآت الصناعية حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأن لذلك تأثيرا مباشراً على مدى وفاء تلك المنشآت بمسؤولياتها الاجتماعية . وأنه لابد للدولة أن تراجع إجراءاتها في حث القطاع الخاص الصناعي على تفعيل إسهاماته في مختلف جوانب تلك المسؤولية . وقد أوضحت الدراسة التي قام بها (يسلوباك Uslobak ٢٠٠٠) أن هناك كثيراً من الشركات اتجهت إلى إنشاء مؤسسة

خيرية توكل إليها مسئولية الاضطلاع بالأنشطة والخدمات الاجتماعية لأفراد المجتمع .

أما الدراسة التي قامت بها مؤسسة (تمكين بالتعاون مع جامعة لاند بالسويد ٢٠٠٧) والتي أجريت على ٣٢ شركة من كبار الشركات المائة السعودية (قائمة ٢٠٠٥-٢٠٠٦) أن الشركات تبدي تجاوباً مع القضايا الاجتماعية بشكل يفوق ما يشاع عنها بشكل عام وذلك بدوافع أخلاقية ودينية غير أن أنشطة معظم الشركات تشير إلى غياب الاستراتيجية أو العمليات المنهجية في تحديد أولوياتها وما يجب التركيز عليه في ممارساتها للمسئولية الاجتماعية، وأن كثيراً من المدراء لا يفكرون جدياً بالقضايا البيئية، أما دراسة(شاهين ٢٠٠٩) التي ركزت على البعد البيئي للمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص الفلسطيني حيث أشارت إلى أن هناك شبه إجماع على أن ممارسة مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات مازال دون المستوى المطلوب وأن معظم المبادرات تأخذ الطابع الشخصي أو جانب العلاقات العامة، ويرجع ذلك إلى غياب الثقافة والوعي بهذا المفهوم .

أما دراسة (عيسى٢٠١٠) التي أجريت حول المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بمصر فقد أكدت على أن المستفيد الأول من أداء الشركات لمسئولياتها الاجتماعية هم فئة العاملين يليها فئة العملاء وأخيراً المجتمع المحيط بالشركة، وتوصلت إلى بعض المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها في قياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات .

مرتكزات المسؤولية الاجتماعية للشركات وأسسها وأبعادها:

تتمثل هذه المرتكزات والأسس فيما يلي: (الاسرج،٦١، ٢٠١٠) .

١- مبادرات عالم الأعمال، ميثاق غرفة التجارة الدولية بشأن التنمية المستدامة .

٢- مبادرات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية، إعلان المبادئ الثلاثية حول الشركات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية الصادر عن منظمة العمل الدولية، المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الشركات متعددة الجنسيات، الميثاق العالمي للمسئولية الاجتماعية .

٣- المبادرات الصادرة عن المنظمات غير الحكومية، توجيهات منظمة العفو الدولية في مسائل حقوق الإنسان في المؤسسات، المدونة الأساسية لممارسات العمل الصادرة عن الاتحاد الدولي للنقابات الحرة، والسكرتاريات المهنية الدولية .

٤- المبادرات ذات الطابع الحكومي الصادرة عن حكومة الولايات المتحدة، الوثيقة البيضاء الصادرة عن المفوضية الأوروبية .

٥- المبادرات التجارية التي وضعتها المؤسسات العالمية ذاتها مثل مختلف مدونات السلوك الفردية، آليات التقارير وجميع هذه المبادرات وغيرها لا تشكل نموذجاً عالمياً موحداً ولا تفرض في حد ذاتها قيوداً والتزامات على المؤسسات وإنما أنماط سلوك عمل يتسم بالمرونة والتنوع كي تسترشد بها المؤسسات .

٦- الميثاق العالمي للمسئولية الاجتماعية وهي مبادرة دولية صدرت في عام ١٩٩٩، دعت بمقتضاها الأمم المتحدة الشركات للتحلي بروح المواطنة المؤسسية وزيادة مساهماتها في التصدي لتحديات العولمة والمشاركة الطوعية في التنمية المستدامة .

ويعتبر الميثاق العالمي أن المسؤولية الاجتماعية هي كل ما تقوم به الشركات أياً كان حجمها أو مجال عملها طواعية من أجل تعظيم قيمتها المضافة للمجتمع ككل .

والمسؤولية الاجتماعية هي مسئولية كل شخص بالشركة وليست مسئولية إدارة واحدة أو مدير واحد، وقد بدأت المسؤولية الاجتماعية للشركات من التزام الشركات بالقوانين المختلفة، خاصة فيما يتعلق بحقوق العاملين والحفاظ على البيئة وتنمية المجتمع.

وتقسم المبادئ العشر للاتفاق العالمي للمسئولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات إلى المجموعات الأربع التالية:

١-**حقوق الإنسان**: تتمثل في دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً واحترامها والتأكد من عدم الاشتراك في انتهاكات لها .

٢-**معايير العمل**: تتمثل في احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المساواة الاجتماعية والقضاء على جميع أشكال السخرة

والعمل الإجباري والقضاء على عمالة الأطفال والقضاء على التميز في مجال التوظيف والتمهين .

٣-**المحافظة على البيئة:** تتمثل في تشجيع اتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية والاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة وتشجيع تطوير التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة ونشرها .

٤-**مكافحة الفساد:** مكافحة الفساد بكل أشكاله بما فيها الابتزاز والرشاوى.

الأنشطة المختلفة والمسؤولية الاجتماعية للشركات "مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات":

إن المسؤولية الاجتماعية لا تعني مجرد المساهمة في بناء المستشفيات والمدارس وتقديم الأعمال الخيرية للفقراء والمحتاجين، **وإنما يتسع المفهوم ليشمل مسؤولية الشركة تجاه ثلاث فئات رئيسية هي:**

فئة العاملين والموظفين بالشركة، وفئة العملاء والمستهلكين، وأخيراً فئة المجتمع.

فضلاً عن حماية البيئة، والأثر الإيجابي المتوقع للتعامل مع تلك الفئات الثلاث ينصب في النهاية لصالح المساهمين (أصحاب الشركة)، وهذه صورة من صور المسؤولية الاجتماعية تجاه أصحاب الأسهم، وذلك من خلال الشفافية والعلاقات الدائمة والمسؤولية والمحاسبة المستمرة .

ويمكن تصنيف ما تقدمه الشركات في مجالات المسؤولية الاجتماعية إلى ما يأتي: (عيسى، ١١،بدون)

أولاً: الأنشطة الاجتماعية للشركات تجاه العاملين فيها

يمثل الإنفاق على الموارد البشرية في الشركة استثماراً حقيقياً على المدى القصير والطويل حيث تمثل العمالة أحد المجالات الداخلية للمسئولية الاجتماعية وتلتزم الشركة فيه بتوفير الخدمات اللازمة لتحسين جودة حياة العاملين ويتم ذلك من خلال:

- تنمية المهارات الفنية والإدارية للعاملين من خلال توفير البرامج التدريبية اللازمة بالداخل والخارج والإنفاق على بعض العاملين الراغبين في استكمال الدراسات العليا .
- المساهمة في التأمينات الاجتماعية للعاملين بنسبة من رواتبهم للحصول على مرتب تقاعد مناسب بعد انتهاء خدمتهم .
- وضع نظم للحوافز والمكافآت سواء في المناسبات الدينية أو غيرها .
- إقامة سكن للعاملين أو على الأقل مساعدتهم مادياً في الحصول على سكن مناسب .
- توفير وسائل انتقال من مناطق السكن إلى مكان العمل وبالعكس .
- المساعدة المادية في تأدية مناسك الحج والعمرة .
- توفير وسائل الأمن الصناعي والعمل على تفادي الحوادث بالشركة .
- توزيع حصة على العاملين من الأرباح السنوية الموزعة .
- وضع نظم للرعاية الصحية والعلاج بالمستشفيات للعاملين وأسرهم .
- إقامة مصايف للعاملين وأسرهم .

وتستهدف مثل هذه الأنشطة الاجتماعية إلى توفير مناخ مناسب يشجع على الجهد والعطاء، وكذلك الانتماء والولاء لصالح الشركة مما يحقق منافعاً اقتصادية للشركة .

ثانياً: الأنشطة الخاصة بتحسين جودة التعامل مع العملاء والمستهلكين

تهدف تلك الأنشطة إلى زيادة أرباح الشركة، وزيادة سمعتها في الأوساط الصناعية والتجارية، وزيادة قدرتها التنافسية وحصة مبيعاتها في السوق المحلية وسهولة نفاذها للسوق الخارجية .

إن تحقيق رغبات العملاء والمستهلكين يؤدي إلى تطوير وتحسين خدمات ومنتجات الشركة على جذب ثقتهم ورضاهم والحفاظ على هذا الرضا .

ونذكر هنا أهم الأنشطة التي تقدمها الشركة للعملاء والمستهلكين:

- الشفافية والنزاهة والصدق وعدم الخداع في التعامل مع العملاء .
- توفير البيانات والإيضاحات اللازمة عن المنتجات مثل تواريخ الإنتاج وفترة الصلاحية والمكونات والمنشأ، وغيرها.
- توفير خدمة ما بعد البيع والالتزام بتاريخ الضمان .
- إصدار فواتير صحيحة بالمواصفات الحقيقية للمنتج .
- الرد على الشكاوي المقدمة من العملاء والاستجابة المناسبة لها .
- الإعلان والترويج الصادق والأمين عن منتجات وخدمات الشركة .

ثالثاً: الأنشطة الاجتماعية للشركة تجاه المجتمع

يقصد بهذه الأنشطة كل ما يقدم من أجل النفع العام لأفراد المجتمع والمشاركة مع الحكومة في تقديم تلك الأنشطة من أجل القضاء على المشكلات الاجتماعية مما يخلق مناخاً جاذباً للاستثمار بالإضافة إلى توفير الاستقرار الاجتماعي لشرائح المجتمع المختلفة، **ومن أمثلة تلك الأنشطة ما يلي:**

- أنشطة رياضية متمثلة في التبرع للأندية الرياضية والمساهمة في توفير البنية التحتية ومرافق الملاعب الرياضية والمتنزهات لصالح الأطفال والنساء .
- أنشطة بيئية مثل إقامة الحدائق الخضراء ونافورات المياه للحفاظ على البيئة ومقاومة التلوث .
- التبرع للمؤسسات والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية لتمويل وتوفير احتياجات الأعضاء والأهالي المحتاجين .

- **في المجال التعليمي**: إقامة معاهد تعليمية وفنية لرفع كفاءة الخريجين الجدد وإعدادهم للدخول في سوق العمل وتقديم التبرعات للطلبة المحتاجين وتشجيعهم على مواصلة دراساتهم العليا، وكذلك إقامة بعض المعامل العلمية في بعض الجامعات .
- **في المجال الطبي**: إقامة مستوصفات طبية وغرف عمليات كاملة في بعض المستشفيات، والمساهمة في إقامة مستشفيات للأمراض الخطرة والمتوطنة، والعلاج بالخارج .
- مساعدة أفراد المجتمع في حالات الكوارث الطبيعية والاجتماعية، كما هو الحال في حالة حدوث حرائق ببعض المناطق .
- في المجال الثقافي: إقامة المكتبات في بعض المناطق الفقيرة، وتمويل المعارض وإصدار مجلات علمية وثقافية توزع في المؤتمرات والندوات .

رابعاً: أنشطة الشركات للحفاظ على البيئة

يقع على عاتق الشركات جزء كبير من المسؤولية في هذا المجال يشمل منع التلوث والأضرار البيئية الناجمة عن الإشعاعات نتيجة عمليات الإنتاج أو تلوث المياه، لذا وجب على الشركات مراعاة الحفاظ على البيئة وإحداث التوازن بين التكلفة الاجتماعية للإنتاج وتكاليف التحكم والرقابة وبين المنافع الاجتماعية له، وكذلك العمل على تدوير بعض المواد الضارة للاستفادة منها وتسويقها .

دوافع تشجيع الشركات نحو ممارسة المسؤولية الاجتماعية:

ترجع القوى المحركة للمسؤولية الاجتماعية للشركات إلى طبيعة دور الدولة الذي تراجع في الحياة الاقتصادية بعد تزايد دور القطاع الخاص الرائد في العملية الإنتاجية، وتقديم الخدمات والمشاركة في إقامة البنية التحتية، كما تعد الخصائص الثقافية والعادات الاجتماعية محركات داخلية للمسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال بالإضافة إلى دور المنظمات الدولية والحكومات المانحة، وهي تمثل محركات خارجية للمسئولية الاجتماعية

للشركات (Working Report on Social Responsibility ,147, 2004)، والجوانب التالية تمثل أهم دوافع الشركات تجاه المسؤولية الاجتماعية:

- منح الشركات ورجال الأعمال إعفاء جزئي من الضرائب التي تخضع لها الأرباح إذا قامت بالتبرع للأنشطة المختلفة من باب أنها مسئولية اجتماعية .
- منح جوائز معنوية للشركات التي تحقق أفضل الممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية .
- الإشهار في وسائل الإعلام المختلفة عن الشركات التي تقدم أفضل خدمات اجتماعية للعاملين بها ولعملائها ولأفراد المجتمع .
- الاستفادة من جوائز الدولة التقديرية السنوية التي تقدمها الدولة للعلماء والباحثين في تشجيع الشركات على ممارسة المسؤولية الاجتماعية .

مزايا وأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات: (Cetind anara & Husoy,83, 2007)

تمثل المسؤولية الاجتماعية أحد المبادئ الأخلاقية حيث أن الشركات تتطور وتنمو بأمر المجتمع الذي نعيش فيه وتستخدم موارده المادية والبشرية والمالية، لذا وجب عليها أن تسعى لحماية البيئة وحماية المجتمع ككل .

ولا شك أن تلك المسؤولية تحقق العديد من المزايا والمنافع للشركات والمجتمع في نفس الوقت، وذلك على النحو التالي:

١- إعطاء قيمة مضافة للمساهمين تجعلهم أكثر ثقة في الشركات نتيجة للسياسات الاجتماعية التي تطبقها تجاه العاملين والمجتمع حيث كلما تحسنت نظرة الآخرين للشركة كان هذا أفضل بالنسبة لها .

٢- إن زيادة التكاليف الناتجة عن القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة تستطيع الشركة تعويضها على المدى البعيد عبر مستويات ربحية يفوق تلك التكاليف بعد تمتعها بسمعة جيدة من خلال تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية .

٣- تحسين الأداء المالي للشركة نتيجة زيادة الإنتاجية وتحسين نوعية المنتج وبالتالي ارتفاع حجم المبيعات بسبب تقليل تكلفة التشغيل وولاء العاملين للشركة .

٤- زيادة قدرة الشركات على الاحتفاظ بموظفيها المتميزين والأكفاء مما يساعد في جذب المستثمرين .

٥- تحسين سمعة الشركة في الأوساط المالية والتجارية بين الموردين والعملاء وأفراد المجتمع .

المسؤولية الاجتماعية للشركات بين مؤيد ومعارض

لا نتصور خطأ كما يتصور البعض أن المسؤولية الاجتماعية تمثل عبئاً على الشركة وتقلل أرباحها، ولكن على العكس فقد أثبتت الدراسات ونتائجها أن قيام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه أصحاب المصالح وغيرهم في المجتمع يساهم في تحسين صورة ومركز الشركة في أعين العملاء والجمهور المستفيد مما يترتب عليه زيادة عائدات الشركة في الأجل المتوسط والطويل لذلك فإن المسؤولية الاجتماعية للشركة تعد استثماراً طويل الأجل له عائده على المدى الطويل يفوق التكلفة المنفقة على أوجه الأنشطة الاجتماعية للشركة . وهناك ثلاثة آراء مختلفة حول ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات وهي:

أ) آراء **المؤيدين**: ترى أن مصالح كبيرة للشركات وأصحاب الأعمال تتبنى مذهب المسؤولية الاجتماعية لأنها سوف تستفيد على المدى البعيد من نتائج ممارسة هذه المسؤولية على صعيد الاستقرار والسلام الاجتماعي، وذلك من خلال تعظيم أرباح الشركة على المدى البعيد .

ب) آراء **معارضة**: ويمثلون نقداً لفكرة المسؤولية الاجتماعية حيث يعتقدون أن الدور الاجتماعي لرجال الأعمال قد يشتت تركيزهم على الجوانب الاقتصادية .

جـ) آراء **رافضة**: هناك آراء رافضة لفكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات انطلاقاً من خلفية أيديولوجية ترى أن الفكرة ليست إلا محاولة

لتفريغ دور الحكومة والدولة كرقيب على المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والشركات بصفة خاصة .

المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

من الملاحظ أن المسؤولية الاجتماعية للمنشأة ودورها في دعم وتطوير نهضة مجتمعاتها وبيئاتها قد حظيت باهتمام بالغ في الغرب سواء من قبل الأكاديميين أو رجال الأعمال لدرجة أصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية يسود معظم أجزاء المنشأة في تلك الدول، وبالنظر بصفة خاصة للمسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، نلاحظ وجود ندرة ملحوظة في الدراسات النظرية والميدانية، وبما أن المملكة العربية السعودية تمر حالياً بمرحلة تصنيع وتقديم خدمات للمجتمع، لذا فإن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في المجالات الصناعية والخدمية أصبح أمراً هاماً .

وفي دراسة بالمملكة العربية السعودية أجراها (التويجري،٤٠، ١٩٨٨)، استهدفت التعرف على مدى توافر المسؤولية الاجتماعية في الهيكل الإداري للمنشآت العاملة من حيث النشاطات الاجتماعية التي تقوم بها تلك المنشآت ومساهمتها في توفير التسهيلات للموظفين من ناحية السكن والأماكن الترفيهية والمحافظة على البيئة الخارجية والمساعدة على توظيف المعاقين .

هذا وقد طبقت الدراسة على (١١٠) منشأة، (٤٥) منشأة يمثلون قطاع الخدمات، (٦٥) منشأة يمثلون قطاع الصناعة، **وكان من نتائج هذه الدراسة ما يأتي:**

أولاً: فيما يتعلق بمدى مساهمة المنشأة في النشاطات الاجتماعية

احتلت مشاركات المنشآت الصناعية والخدمية في أسبوع المرور وأسبوع الشجرة والتبرعات الخيرية المركز الأول، أما عن المشاركات في تزيين المدينة ومعارض الكتب والبرنامج التعاوني لطلاب الجامعات فجاءت قليلة جداً وهذا مرجعه أن تزيين المدينة من اختصاص البلدية، أما عن ندرة المشاركات في معارض الكتب فهذا يخص دور النشر والمكتبات، وإن المنشآت الصناعية والخدمية ليس لها صلة مباشرة بهذه الأمور .

ثانياً: فيما يتعلق بسياسة إسكان الموظفين والعاملين

أشارت النتائج أن المنشآت الصناعية والخدمية تقدم عدة خيارات للعاملين فيما يتعلق بالسكن، واتضح أن السكن المؤثث وعلاوة السكن هما أكثر شيوعاً واستخداماً للمنشآت المذكورة، في حين أن أقل الخيارات شيوعاً هو توزيع أراضي على السعوديين وبنائها، وكذلك مسكن مجاني مع وجود خطة للامتلاك، ويدل اهتمام المنشآت الصناعية والخدمية بإسكان موظفيها وعائلاتهم على وعي تلك المنشآت بأن مردود ذلك على العاملين يزيد من نشاطهم وإنتاجهم .

ثالثاً: فيما يتعلق بالمحافظة على البيئة والطاقة

اتضح من النتائج أن ٨٠% من المنشآت تحاول تطبيق أفضل الطرق والسبل للمحافظة على البيئة والطاقة وأن المنشآت تبذل الجهود والبرامج لتوعية المستهلكين بدورهم في المحافظة على البيئة ونظافتها .

رابعاً: فيما يتعلق بأولوية الأهداف التي تسعى المنشآت لتحقيقها

أظهرت النتائج أن المنشآت الصناعية والخدمية لا تعتبر المسؤولية الاجتماعية هدفاً رئيساً تسعى لتحقيقه بل تعطى الأولوية للهدف المالي أو التوسعي .

خامساً: فيما يتعلق بوجود دائرة مختصة بالمسؤولية الاجتماعية بالمنشأة

أوضحت النتائج أن الغالبية العظمى من المنشآت الصناعية والخدمية تقدر نسبتها بنحو ٩٨%، ليس لديها دائرة أو قسم مختص لإدارة شئون المسؤولية الاجتماعية، وهذا يدل على عدم فهم فكرة المسؤولية الاجتماعية وأنها مهملة في تلك المنشآت، وتوكل إدارتها إلى قسم العلاقات العامة في المنشأة .

ما تحتاجه المنشآت الصناعية والخدمية بالمملكة العربية السعودية فيما يخص المسؤولية الاجتماعية بتلك المنشآت ما يلي:

- توعية وتثقيف مديري المنشآت عن دور المسؤولية الاجتماعية وأهميتها في المجتمع .
- تنظيم الندوات والدورات التدريبية والمؤتمرات بهذا الصدد .

- يتوجب على المنشآت إنشاء دوائر مختصة بالمسؤولية الاجتماعية، يكون بعض أهدافها العناية بالبيئة والعمل على توظيف ذوي العاهات، على أن تكون هذه الدوائر ضمن الهيكل التنظيمي للمنشأة .

المعوقات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للشركات في المجتمعات العربية

تلعب المسؤولية الاجتماعية في المجتمعات الغربية دوراً حيوياً من قبل الشركات، حيث نجد درجة استشعار المسؤولية الاجتماعية لدى القائمين عليها عالية .

ولكن في مجتمعنا العربي نجد الكثير من المعوقات والتي لخصها " عبد الرحمن البراك " التي تحد من دور المسؤولية الاجتماعية للشركات وهي على النحو التالي:

ضعف تواصل أجهزة الدولة مع المؤسسات الخاصة، وعدم توفير القطاع الخاص للمشاركة، وتعقد الإجراءات التي تمر بها عملية المساهمة في مشروعات خدمة المجتمع، وغياب التشريعات المنظمة لعمل البنوك والشركات الأخرى في أداء دورها الاجتماعي ... ولكن مثل هذه العوائق يمكن تجاوزها عن طريق الأخذ ببعض الإجراءات ومنها: إلزام مؤسسات القطاع الخاص بدعم الأنشطة الاجتماعية بـ ١% من أرباحها الصافية سنوياً وإنشاء إدارة في القطاع الخاص تحت مسمى إدارة خدمة المجتمع، تكون همزة الوصل بين الإدارات العليا لهذه المؤسسات والمجتمع، وتنظيم حملات عن طريق وسائل الإعلام بهدف نشر ثقافة خدمة المجتمع .وتأسيس صندوق المسؤولية الاجتماعية وإلزام مؤسسات القطاع الخاص بتوجيه جزء من أرباحها ومبالغها للصرف على الأنشطة الاجتماعية .

ويجب أن تعي هذه المؤسسات أنها ليست معزولة عن المجتمع بقدر ما يجب أن تكون جزءاً من تركيبته للتحول من كونها هادفة للربح المادي إلى مؤسسات مانحة كما يجب على تلك المؤسسات والشركات الشعور بمعاناة أفراد المجتمع والعمل على تخفيف همومه، ناهيك عن أن شركات القطاع الخاص في غير مجتمعنا تعمل على تخفيف نسبة البطالة

من خلال تأهيل العاطلين عن العمل، والمساهمة في دعم المراكز الصحية، ودعم المستشفيات بالتجهيزات الطبية المتطورة، وتبني الطلاب الموهوبين والمتفوقين، ودعم البحوث العلمية والمساهمة في البرامج التي تقدمها الجامعات لخدمة المجتمع .

الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة العربية السعودية

على الرغم من ضخامة حجم القطاع الخاص السعودي، إلا أن حركة المسؤولية الاجتماعية لهذا القطاع مازالت بطيئة ولا تتماشى مع حجم نمو نشاطه وأرباحه الطائلة.

ويرجع خبراء المسؤولية الاجتماعية محدودية دور الشركات السعودية إلى عدة أسباب منها: (التويجري،٥١، ١٩٨٨) . ضعف الوعي إن لمن يكن غيابه لدى الكثير من الشركات بالمسؤولية الاجتماعية بالإضافة إلى الخلط بينها وبين العمل الخيري وقلة الخبرات والقدرة العملية على وضع المعايير والمقاييس لقياس المجهودات فيتم النظر إلى مبادرات أصحاب الأعمال على أنها إحسان وليس مسؤولية اجتماعية، وكذلك عدم وجود دافع مالي لدى الشركات ورجال الأعمال مثل الضرائب حتى يحاولوا تلافيها .

أما عن غياب الفهم والوعي بالمسؤولية الاجتماعية في هذا القطاع، فإن هذا الغياب في الفهم يتضمن جوانب عديدة منها:

الالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة والنواحي الصحية والبيئية ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة حقوق العاملين وتطوير المجتمع المحلي والالتزام بالمنافسة العادلة والبعد عن الاحتكار وإرضاء المستهلك .

ولذا يرى خبراء المسؤولية الاجتماعية أن المملكة العربية السعودية تحتاج إلى سنوات لنشر الوعي بالمسؤولية الاجتماعية بين الشركات والأفراد، ويحمل بعض الخبراء في هذا المجال الإعلام المسؤولية في ذلك بتجاهله دور القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية، وربما افتقاره لمفردات الوعي بهذا المفهوم .

وتؤكد خبيرة المسؤولية الاجتماعية ورئيس شركة " تمكين " للاستشارات التنموية والإدارية أن القطاع الخاص السعودي لا يزال بعيداً عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث مازالت معظم الشركات تنفق على مبادرات مسئولياتها الاجتماعية من بند العلاقات العامة، حيث لا يوجد بند خاص تحت مسمى المسؤولية الاجتماعية.

وحثت الخبيرة القطاع الخاص على أن يضع في اعتباره ويهتم بعائد المسؤولية الاجتماعية على المدى الطويل، مشيرة في معرض حديثها إلى أن الشركات التي تعتنق مفهوم المسؤولية الاجتماعية يزيد معدل الربح فيها على ١٨% عن تلك التي ليس لديها برامج في المسؤولية الاجتماعية .

ومن الأمور الهامة في هذا الشأن لدعم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ضرورة تعاون الحكومة والقطاع الخاص وتفعيل هذه الشراكة، حيث لا تستطيع الحكومة أن تفعل كل شيء، ومن الممكن أن تجبر الحكومة القطاع الخاص على تبني برامج للمسؤولية الاجتماعية من خلال اشتراطها على الشركات التي تتقدم للمناقصات والعقود أن يكون لديها برامج للمسؤولية الاجتماعية .

وتعتبر شركة " تمكين " أول شركة سعودية تهتم بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وهي منظمة غير ربحية متخصصة في مجال الأبحاث والدراسات فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وتهتم برفع مستوى الوعي بالأدوار المتنامية للشركات ومسئولياتها تجاه المجتمع والبيئة .

هذا وقد أجرت شركة " تمكين " دراسة على (١٠٠) شركة من كبريات الشركات السعودية حول مفهوم وتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية، وقد كشفت النتائج وجود تجاوب ورغبة من جانب رؤساء مجالس إدارة تلك الشركات على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، وأن (٤%) فقط من تلك الشركات تخصص قسماً منفصلاً للمسؤولية الاجتماعية، وأن نسبة (١٠%) من الشركات هي التي ترفع تقارير عن بعض أنشطتها المرتبطة بالبيئة .

ويوجد في المملكة العربية السعودية نحو (٤٠٠ ألف) رجل أعمال يملكون (٣٥) مؤسسة اجتماعية تنموية ... وأن عدد الشركات المتبنية ثقافة المسؤولية الاجتماعية وهم يمثلون قلة من الشركات الكبرى، بينما يجهل الغالبية العظمى من تلك الشركات مفهوم المسؤولية الاجتماعية ويعزو السبب في ذلك إلى غياب ثقافة العطاء للتنمية، حيث أن معظم جهود رجال الأعمال تنحصر في دعم أعمال خيرية غير تنموية ومرتبطة بإطعام الفقراء أو توفير ملابس أو إطعام صائم .

وأشارت عضو مجلس الغرفة التجارية ورئيسة مركز جدة للمسؤولية الاجتماعية أن المسؤولية الاجتماعية للشركات ثقافة جديدة على المجتمع السعودي، ولابد من تطوير السياسات والاستراتيجيات المرتبطة بها وفقاً للنماذج العالمية وظروف مجتمعاتنا العربية والإسلامية .

المنطلقات النظرية للبحث: ينطلق هذا البحث من نظريتي: نظرية الدور والنظرية التبادلية

١- نظرية الدور

الدور يرتبط بالمكانة الاجتماعية للشركة(باعتبارها شخصية اعتبارية) أو لملاكها سواء كان المالك فرداً أو عائلة أو مجموعة، والمكانة تحتم عليهم لعب أدوار معينة، حيث أن الدور يمثل الجانب الديناميكي للمكانة هذا من جانب ومن جانب آخر أشارت كتابات كثيرة إلى الدور باعتباره نموذجاً للسلوك المنظم وأن هذا السلوك يتأثر بمجموعة من العوامل الديناميكية:

١-احتياجات ملاك الشركة أو القائمين على إدارتها ودوافعهم الشعورية واللاشعورية .

٢-إدراكهم لمسئولياتهم نحو البيئة الداخلية والخارجية للشركة والتوقعات المتبادلة بينهم وبين الأطراف المستفيدة من تطبيق المسؤولية الاجتماعية والتي تتأثر بالثقافة السائدة والمكانة التي تشغلها الشركة أو مالكيها .

٣-التكامل أو الصراع بين إدراك الشركة (إدارة وملاك) لهذه المسؤوليات والتوقعات وإدراك الآخرين (العاملين والمجتمع) لتلك المسؤوليات والتوقعات .

وإليك بعض المفاهيم والافتراضات الأساسية لهذه النظرية:

أ) **وصف الدور**: وجود إطار محدد ومتفق عليه في المجتمع لما يجب أن تقوم به الشركة لأداء دورها المتعلق بمسؤولياتها الاجتماعية .

ب) **غموض الدور**: يعني عدم وضوح دور الشركة فيما يتعلق بمسؤولياتها الاجتماعية، أي ليس هناك اتفاق بين هيئات المجتمع ومنظماته على ما هو متوقع من الشركة في هذا الجانب ومن ثم فغموض الدور يؤثر في مدى فعاليته .

جـ) **توقعات الدور**: وهي الأفكار التي يحملها (العمال – المجتمع) عما يجب أن يكون عليه دور الشركة فيما يتعلق بالتزامات وواجبات الشركة نحوهم .

د) **الدور المدرك**: هو الالتزامات والواجبات التي تعتقد الشركة أنها مسؤولة عن تقديمها للآخرين .

هـ) **الدور الممارس**: ما تقوم به الشركات الصناعية فعليا فيما يتعلق بمسؤوليتها الاجتماعية نحو البيئة الداخلية والخارجية.

٢– النظرية التبادلية: ومن افتراضاتها الرئيسية:

- أن الشركة تؤدي مسؤولياتها الاجتماعية من خلال الدخول في علاقات اجتماعية جديدة مع فئات أو مؤسسات مجتمعية لأنها تتوقع المكافأة .
- توجد العديد من الاختيارات المتاحة أمام الشركة، ولابد أن تقرر أيهما يحقق لها أكبر درجة من المنفعة أو الكسب .
- تدخل الشركة في التفاعل الاجتماعي سواء مع مفردات البيئة الداخلية أو مكونات البيئة الخارجية، وكلا الطرفين متوقعان أن هذا التفاعل سوف يمدهم بنوع من الفائدة أو القيمة .

- أداء الشركة لمسئولياتها الاجتماعية يتضمن عملية تبادل اجتماعي أي عملية تبادل الأخذ والعطاء .
- إذا حصلت الشركة على مكافآت (مادية – معنوية) عن نشاط معين مرتبط بالمسؤولية الاجتماعية زاد تكرار وتواتر هذا النشاط، وإذا واجهت موقفا مشابها للموقف الذي حقق لها المكافأة السابقة زاد احتمال تكرار النشاط السابق.
- كلما تعدد في الماضي القريب تلقي الشركة لنشاط مكافئ من الآخرين، قل في نظرها أي أنشطة أخرى يبديها هذا الآخر، ولا تحقق نفس القدر من الفائدة .

معايير قياس المسؤولية الاجتماعية للشركات وتقييمها

رغم الاهتمام المتزايد بالمسؤولية الاجتماعية ومحاولة ترسيخ ممارسة أنشطتها الاجتماعية في شركات قطاع الأعمال، إلا أنه لا يوجد اهتمام مقابل بالإفصاح عن هذه الأنشطة في التقارير والقوائم المالية الصادرة عن تلك الشركات، مما يستدعي بذل الجهود لدراسة المشكلات المتعلقة بعملية الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وإيجاد الحلول المناسبة لها .

إن النظم المحاسبية المطبقة الآن في شركات الأعمال لا تشتمل على طرق وأساليب خاصة بالمحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وإن كل ما يتم الإفصاح عنه في التقارير والقوائم المالية من معلومات خاصة بالأنشطة الاجتماعية لا تخرج عن حدود تلك الأنشطة التي ترتب عليها أعباء مالية للأغراض الضريبية، ويتم الإفصاح عنها على أساس أنها جزء من معلومات تتعلق بالأنشطة الاقتصادية، وليس بوصفها معلومات تتعلق بمدى ممارسة الشركة لمسؤولياتها الاجتماعية، فعلى سبيل المثال، فإن قيمة التأمينات الاجتماعية التي تدفعها الشركة عن العاملين بها يتم الإفصاح عنها ضمن بنود الرواتب والأجور، أما المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية تجاه المجتمع لا يترتب عليها أعباء مالية صريحة سواء كانت نتائجها إيجابية مثل الإنفاق على دراسة

وتدريبهم بعض الطلبة وكفالة اليتيم، أو سلبية مثل مساهمة الشركة في تلوث البيئة نتيجة للأتربة والدخان المتطاير من ممارستها لأنشطتها فلا يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة عن الشركة .

وقد أدى النقص في النظم المحاسبية المتعلقة بحصر المعلومات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية إلى الحد من إمكانيات الشركات في الإفصاح عن ممارستها للأداء الاجتماعي في تقاريرها المحاسبية والمالية، وبالتالي حرمانها من فرصة تقييمها بشكل موضوعي، وحيث إن المسؤولية الاجتماعية أصبحت الآن أحد المؤشرات الأساسية في عملية تقييم الأداء واتخاذ القرارات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، فكان لابد من البحث عن معايير أو مؤشرات قياسية تتصدى للمشاكل المحاسبية الخاصة بعملية قياس وتقييم الأنشطة الاجتماعية (عبد الرحيم،١٣، ١٩٨٠).

التمييز بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية

أما الأنشطة الاجتماعية فتتميز بأنها تنطوي تحت مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وهناك آراء متفاوتة حول هذا التمييز، حيث يرى فريق أن معيار التفرقة بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية للشركة هو وجود أو عدم وجود إلزام قانون للشركات بالأداء الاجتماعي، وعليه فإن الشركة لابد وأن تفي بالتزاماتها الاجتماعية، أما الفريق الآخر فإنه يسعى إلى أبعد من ذلك، ويرى أن المسؤولية الاجتماعية للشركة لا تقتصر على قيام الشركة ببعض الأنشطة الاجتماعية اختيارياً، وإنما تشمل جميع الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي بصرف النظر عن وجود إلزام قانوني من عدمه، وتقوم الشركة بتنفيذ هذه الأنشطة بهدف تحسين مستوى معيشة العاملين فيها وتحقيق الأمان والاستقرار في العمل، أما الأنشطة الاجتماعية تجاه المجتمع فتهدف إلى تحسين ظروف البيئة المحيطة، ويرى هذا الفريق أيضاً أن الأنشطة الاجتماعية تشمل أيضاً تلك الأنشطة التي تقوم بها الشركة نتيجة لالتزامها بالقوانين والأنظمة، ولا تتوقع الشركة أن تحقق منها منفعة اقتصادية مباشرة .

قياس تكاليف الأنشطة الاجتماعية وعوائدها

يترتب على قيام الشركة بتنفيذ نشاطها الاقتصادي الذي وجدت من أجله العديد من أنواع التكاليف والتي يطل عليها التكاليف الاقتصادية، هذا فضلاً عن تحقيق تلك العوائد، أما إذا مارست الشركة مسؤولياتها الاجتماعية سواء تجاه العاملين وعملائها أو تجاه المجتمع .

فإن ما يترتب على ذلك من تكاليف تسمى بالتكاليف الاجتماعية وفي المقابل يطل على المنافع الناتجة سواء لصالح الشركة نفسها أو لصالح العاملين والعملاء والمجتمع بالعوائد الاجتماعية . ولتحقيق الهدف من استخدام تلك التكاليف والعوائد الاجتماعية لابد من إجراء عملية قياس لها، **وهذا يحتاج إلى عدد من الخطوات منها:**

- تحديد مفهوم واضح وصريح لكل من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للشركة .
- التفرقة النقدية بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية في دفاتر الشركة وسجلاتها.
- الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية بشكل منفصل عن التكاليف الاقتصادية داخل التقارير والقوائم المالية الصادرة عن الشركة .
- قياس كل من التكاليف الاجتماعية والعوائد الاجتماعية للمسؤولية الاجتماعية لأغراض تقييم الدور الاجتماعي للشركة .

معايير قياس المسؤولية الاجتماعية وتقييمها

تم وضع عدد من المؤشرات التي يمكن استخدامها في قياس الدور الاجتماعي الذي تؤديه الشركات، من خلال قيامها بمختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بطبيعة عملها، ولقياس دور تلك الشركة في تحمل مسؤولياتها الاجتماعية تجاه الأطراف المتعددة سواء داخلها أو خارجها، فإنه يتم مقارنة تلك المعايير تاريخياً عبر فترة من الزمن للوقوف على تطور الأداء، أو تتم المقارنة مع مؤشرات أداء لشركات مماثلة في المجتمع، أو يتم قياس تلك المؤشرات مع معيار أداء اجتماعي يتم الاتفاق عليه في مجالات العمل الاجتماعي يطلق عليه (معيار

الصناعة) أي معيار صناعة الأداء الاجتماعي من منظور المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال الخاص .

منهجية البحث

أولاً: أسئلة الدراسة

س١: ما هو التصور السائد لدى الشركات الصناعية في منطقة القصيم عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية ؟

س٢: هل هناك دور للشركات الصناعية – في منطقة الدراسة – في حماية البيئة (وفق مفهوم الدراسة) ؟

س٣: ما هو دور الشركات الصناعية نحو البيئة الداخلية للشركة ؟ وينبثق من هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية:

أ) ما هو دور الشركات الصناعية فيما يتعلق بالسلامة المهنية والأمن الصناعي؟

ب) ما هو دور الشركات الصناعية فيما يتعلق بالخدمات الصحية والإعاشة والترفيه للعاملين وأسرهم ؟

جـ) ما هو دور الشركات الصناعية فيما يتعلق بتعويضات الإجازات؟

س٤: ما هو دور الشركات الصناعية نحو البيئة الخارجية ؟ وينبثق من هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية:

أ) ما هو دور الشركات الصناعية في الحد من تلوث الماء والهواء والتربة ؟

ب) ما هو دور الشركات الصناعية فيما يتعلق بدعم الخدمات والأنشطة السابق ذكرها في الهدف الثالث (ب) ؟

ثانياً: منهج الدراسة

سوف نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بغرض وصف موقف الشركات الصناعية من مفهوم المسؤولية الاجتماعية

وتحليل اتجاهاتها نحو تلك المسؤولية وتوجهاتها الفعلية الواقعية في هذا المجال، سواء على مستوى البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية .

ثالثاً: أدوات جمع البيانات: سوف نعتمد في جمع البيانات على أداتين:

أ . استمارة المقابلة المقننة وستطبق على من ترشحهم إدارات الشركات الكبرى والمتوسطة أو مدرائها، وستركز هذه الأداة على معرفة مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات وما تؤديه من ممارسة عملية لهذا المفهوم نحو البيئة الداخلية والخارجية، وذلك في ضوء أهداف وتساؤلات الدراسة .

ب. استمارة استبيان وستطبق على العاملين داخل الشركات بغرض معرفة الخدمات والأنشطة التي تقدم لهم ولأسرهم ومدى ملاءمتها وإشباعها لاحتياجاتهم .

مجالات الدراسة

المجال البشري: تم اتباع الإجراءات التالية في تحديد المبحوثين:

١. حصر الشركات الصناعية الكبيرة والمتوسطة بمناطق (القصيم، جدة، الرياض، الشرقية)،.

٢. حصر عدد العاملين بتلك الشركات وتوزيعهم من حيث درجاتهم الوظيفية والفنية، وتصنيفهم حسب الأقسام والإدارات والموطن الأصلي .

٣. اختيار ثلاث مصانع من كل منطقة عن طريق العينة العشوائية، إحداهما مصنع كبير، والآخران مصنعان متوسطان .

٤. تم تطبيق استمارة المقابلة المقننة على ممثلي الشركات الاثني عشر.

٥. تم تطبيق استمارة الاستبيان على عينة طبقية من العاملين بكل الشركات بحيث تمثل كل الفئات وفق ما ورد سلفاً، حيث يتراوح من يتم اختيارهم من (٢ – ١٠%) من إجمالي العاملين بكل شركة، وبحد أقصى (٢٠) عامل، وإجمالي (٢٤٠) مبحوث في كل الشركات موضوع الدراسة .

المجال المكاني: مناطق (القصيم، جدة، الرياض، الشرقية)

المجال الزمني: فترة إجراء الدراسة بداية من ١٤٣٢ هـ / ١٤٣٣ هـ

أولاً: جداول الدراسة الخاصة بالعاملين

الجدول رقم (١). الوظيفة الحالية للمبحوثين.

م	الوظيفة الحالية	التكرار	%
١	مهندس	٥	٢,١
٢	إداري	٣٢	١٣,٣
٣	عامل فني	١٣٨	٥٧,٥
٤	عامل	٦٥	٢٧,١
مج		٢٤٠	%١٠٠

يتضح من الجدول أن نسبة ٥٩,٦% من المبحوثين ما بين مهندسين وعمال فنيين يمارسون أعمالاً فنية ونسبة ٢٧,١% يمارسون أعمالاً غير فنية، ونسبة ١٣,٣% يعملون في أعمال إدارية .

الجدول رقم (٢). الحالة التعليمية للمبحوثين

الحالة التعليمية	التكرار	%
مؤهل جامعي	٢١	٨,٧٥
مؤهل فوق المتوسط	٥	٢,٠٨
مؤهل متوسط	٥٨	٢٤,١٦
مؤهل أقل من المتوسط	٣٢	١٣,٣٣
بدون مؤهل	١٢٤	٥١,٦٦
مجـ	٢٤٠	١٠٠

يتضح من الجدول أن نسبة أكثر من النصف ٥١,٦٦% من المبحوثين بدون مؤهل، ونسبة ٢٤,١٦ % من المبحوثين يحملون مؤهلاً متوسطاً ونسبة ١٣,٣٣% من المبحوثين يحملون مؤهلاً أقل من المتوسط، ونسبة ٨,٧٥% يحملون مؤهلاً جامعياً، وأخيراً نسبة ٢,٠٨% يحملون مؤهلاً فوق المتوسط .

الجدول رقم (٣). المرحلة العمرية للمبحوثين

العمر	التكرار	%
أقل من ٢٠ عام	٣٦	١٥
٢٠ –	٥٥	٢٢,٩٢
٣٠ –	٨٥	٣٥,٤٢
٤٠ –	٤٢	١٧,٥
٥٠ فأكثر	٢٢	٩,١٦
مجـ	٢٤٠	١٠٠

يتضح من الجدول أن نسبة ٣٥,٤٢% من المبحوثين يقعون في المرحلة العمرية من ٣٠ عاما إلى أقل من ٤٠ عام، ونسبة ٢٢,٩٢% من المبحوثين يقعون في المرحلة العمرية من ٢٠-٣٠ عاماً، ونسبة ١٧,٥% منهم يقعون في المرحلة العمرية من ٤٠-٥٠ عاماً، ونسبة ١٥% أعمارهم أقل من ٢٠ عاماً، ونسبة ٩,١٦% منهم أعمارهم ٥٠ عاماً فأكثر .

الجدول رقم (٤). مدة خبرة المبحوثين بالشركة

مدة الخبرة	التكرار	%
أقل من عام	١٤	٥,٨
عام –	٧٥	٣١,٣
٥ –	٩٦	٤٠
١٠ فأكثر	٥٥	٢٢,٩
مج	٢٤٠	١٠٠

يتضح من الجدول أن نسبة ٤٠% من المبحوثين خبرتهم في الشركة من (٥) إلى أقل من عشرة أعوام، ونسبة ٣١,٣% منهم خبرتهم من عام إلى أقل من (٥) أعوام، ونسبة ٢٢,٩٢ % خبرتهم عشرة أعوام فأكثر، وأخيراً ٥,٨% منهم خبرتهم أقل من عام

الجدول رقم (٥). دور الشركة في الحفاظ على السلامة المهنية والأمن الصناعي

م	دور الشركة في الحفاظ على السلامة المهنية	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	مج الأوزان	م المرجح	الترتيب
١	توفر الشركة وسائل وأدوات للحفاظ على سلامة العاملين .	١٣٠	٧٠	٤٠	٥٧٠	٢,٤	٢
٢	التأمين الشامل ضد حوادث وإصابات العمل .	١٢٠	٨٠	٤٠	٥٦٠	٢,٣	٣
٣	وجود نظام آمن للحرائق والحوادث داخل المؤسسة .	١٤٠	٦٠	٤٠	٥٨٠	٢,٤	٢
٤	الاهتمام بالصيانة الدورية للآلات والمعدات التي يستخدمها العامل .	١١٠	٩٠	٤٠	٥٥٠	٢,٣	٣
٥	توفر نظام مراقبة بشري للحفاظ على سلامة العامل .	١٢٠	٩٠	٣٠	٥٧٠	٢,٤	٢
٦	إقرار راحة العامل في الفترات المخصصة لذلك في نظام العمل .	٢٠٠	٣٠	١٠	٦٧٠	٢,٨	١
٧	لا تمارس الإدارة الضغط على العمال بما يرهقهم ويعرضهم للإصابة .	١٤٠	٣٠	٧٠	٥٥٠	٢,٣	٣
إجمالي		٩٦٠	٤٥٠	٢٧٠			
النسبة التفضيلية		٥٧,١	٢٦,٨	١٦,١			
مجموع الأوزان المرجحة الإجمالية		٤٠٥٠					
المتوسط المرجح العام		٢,٤١					

يتضح من الجدول أن دور الشركة في الحفاظ على السلامة المهنية والأمن الصناعي ظهر على النحو التالي: جاءت العبارة رقم (٦) في الترتيب الأول بمتوسط مرجح ٢,٨ ومؤداها إقرار بحق العامل بفترات الراحة في الفترات المخصصة وفق ما قرره نظام العمل، في حين جاء في الترتيب الثاني العبارات أرقام (١)، (٣)، (٥) بمتوسط مرجح ٢,٤ والمتمثلة في توفير الشركة لوسائل وأدوات للحفاظ على سلامة العاملين، ووجود نظام تأمين ضد الحرائق والحوادث داخل الشركة، حرص الشركة على توفير نظام مراقبة بشري لتأمين سلامة العمال والحفاظ عليها، أما العبارات التي جاءت في الترتيب الثالث والأخير بمتوسط مرجح ٣,٢ هي أرقام (٢)، (٤)، (٧) والمتمثلة في التأمين الشامل ضد حوادث وإصابات العمل، الاهتمام بالصيانة الدورية للآلات والمعدات التي يستخدمها العامل، وعدم ممارسة الإدارة الضغط على العمال بما يرهقهم ويعرضهم للإصابة، وقد بلغ المتوسط المرجح العام لهذا البعد ٢,٤١ .

الجدول رقم (٦). طبيعة الخدمات المقدمة من الشركة.

م	الخدمات الصحية	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	مج الأوزان	م المرجح	الترتيب
١	توفير تأمين صحي للعاملين.	١٠٠	٨٠	٦٠	٥٢٠	٢,٢	١
٢	تتحمل الشركة علاج إصابات العمل دون النظر لأسبابها.	٧٠	٩٠	٨٠	٤٧٠	٢	٢
٣	تتعاقد الشركة مع مستوصفات ذات كفاءة عالية في تقديم الخدمة	٧٠	٨٠	٩٠	٤٦٠	١,٩	٣
٤	توفر الشركة نظام تأمين صحي لعائلات العمال .	١٠	٣٠	٢٠٠	٢٧٠	١,١	٧
٥	توفر الشركة نظام غذائي للعمال في حال طول فترات العمل.	٦٠	٨٠	١٠٠	٤٤٠	١,٨	٤

تابع الجدول رقم (٦).

م	الخدمات الصحية	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	مج الأوزان	م المرجح	الترتيب
٦	يتحمل العامل جزءا من تكاليف علاجه .	٨٠	١٠٠	٦٠	٤٦٠	١,٩	٣
٧	لا تتحمل الشركة تكاليف علاج أسر العمال.	١٤٠	٦٠	٤٠	٣٨٠	١,٤	٥
٨	تضع الشركة شروط الاستفادة من الخدمات الصحية وحدود تكاليفها.	٢٠٠	٤٠	٢٠	٣٤٠	١,٣	٦
٩	توفر الشركة وجبة غذائية يوميا أثناء فترة العمل .	٨٠	٤٠	١٢٠	٤٤٠	١,٨	٤
إجمالي		٧١٠	٦٠٠	١٠٥٠			
النسبة التفضيلية		٣٠,١	٢٥,٤	٤٤,٥			
مجموع الأوزان المرجحة الإجمالية		٣٧٨٠					
المتوسط المرجح العام		١,٧					

يتضح من الجدول طبيعة الخدمات المقدمة من الشركة لعمالها وقد جاء في الترتيب الأول بمتوسط مرجح ٢,٢ العبارة رقم (١)، ومؤداها أن الشركة تهتم بتوفير تأمين صحي للعاملين، بينما جاء في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح ٢ العبارة رقم (٢) ومؤداها أن الشركة تتحمل تكاليف إصابات العمل دون النظر لأسبابها، أما في الترتيب الثالث فقد جاءت العبارة رقم (٣) بمتوسط مرجح ١,٩، ومؤداها أن الشركة تتعاقد مع مستوصفات ذات كفاءة عالية في تقديم الخدمة، والعبارة رقم (٦) ومؤداها أن العامل يتحمل جزءا من تكاليف علاجه، أما الذي جاء في الترتيب الرابع العبارتين أرقام (٥)، (٧) بمتوسط مرجح ١,٨، ومؤداها أن الشركة توفر نظام غذائي في حال طول فترات العمل، وأنها توفر وجبة غذائية يومياً أثناء فترة العمل، وفي الترتيب الخامس جاءت العبارة رقم (٧) بمتوسط مرجح ١,٤ ومؤداها أن الشركة لا تتحمل تكاليف علاج أسر العمال، وفي الترتيب السادس كان من نصيب العبارة رقم (٨) بمتوسط مرجح ١,٣ ومؤداها أن الشركة تضع شروطاً للاستفادة من الخدمات الصحية وحدود تكاليفها . وقد جاء في الترتيب السابع والأخير العبارة رقم (٤) بمتوسط مرجح ١,١ ومؤداها أن الشركة توفر نظام

تأمين صحي لعائلات العمال، وقد بلغت مجموع الأوزان المرجحة الإجمالية ٣٧٨٠، والمتوسط المرجح العام ١,٧

الجدول رقم (٧). خدمات الإسكان والإعاشة التي توفرها الشركة.

م	خدمات الإسكان والإعاشة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	مج الأوزان	م المرجح	الترتيب
١	توفير الشركة سكن ملائم للعاملين بها.	٥٠	٨٠	١١٠	٤٢٠	١,٧٥	٤
٢	توفر الشركة وسائل انتقال مناسبة في حال بعد السكن .	٥٠	١٠٠	٩٠	٤٤٠	١,٨	٣
٣	تساعد الشركة في تأثيث المسكن للعمال.	٣٠	٦٠	١٥٠	٣٦٠	١,٥	٧
٤	تصرف الشركة بدل سكن مناسب في حال عدم توفر السكن.	٤٠	٧٠	١٣٠	٣٩٠	١,٦	٦
٥	الشركة مسؤولة عن مواجهة أي مشكلات تحدث في المسكن.	١٠	٣٠	٢٠٠	٢٩٠	١,٢	٨
٦	تفضل الشركة مراعاة فصل مساكن العزاب عن العائلات .	٢٢٠	٢٠	–	٧٠٠	٢,٩	١
٧	تهتم الشركة باختيار أماكن السكن وفقاً للمستوى الاقتصادي للشركة.	٢٠٠	٣٠	١٠	٦٧٠	٢,٨	٢
٨	تراعي الشركة اختيار أماكن السكن في مناطق يتوافر بها معظم الخدمات الأساسية.	٤٠	٨٠	١٢٠	٤٠٠	١,٧	٥
إجمالي		٦٤٠	٤٧٠	٨١٠			
النسبة التفضيلية		٣٣,٣	٢٤,٥	٤٢,٢			
مجموع الأوزان المرجحة الإجمالية		٣٦٧٠					
المتوسط المرجح العام		١,٩٢					

يتضح من الجدول الخاص بخدمات الإسكان والإعاشة التي توفرها الشركة لعمالها أن العبارة رقم (٦) بمتوسط مرجح ٢,٩، ومؤداها أن الشركة تفضل مراعاة فصل مساكن العزاب عن العائلات

قد جاءت في المركز الأول، أما العبارة رقم (٧) فقد جاءت في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح ٢,٨ ومؤداها أن الشركة تهتم باختيار أماكن السكن لعمالها وفقاً للمستوى الاقتصادي للشركة، وفي الترتيب الثالث جاءت العبارة رقم (٢) بمتوسط مرجح ١,٨ ومؤداها أن الشركة توفر وسائل انتقال للعمال في حالة بعد السكن، في حين جاءت العبارة رقم (١) في الترتيب الرابع بمتوسط مرجح ١,٧٥، ومؤداها أن الشركة تقوم بتوفير سكن ملائم للعاملين بها، وفي الترتيب الخامس بمتوسط مرجح ١,٧، جاءت العبارة رقم (٨) ومؤداها مراعاة الشركة لاختيار أماكن السكن في مناطق يتوافر بها معظم الخدمات الأساسية، وفي الترتيب السادس جاءت العبارة رقم (٤) بمتوسط مرجح ١,٦ ومؤداها أن الشركة تصرف بدل سكن مناسب في حال عدم توفير السكن، وقد جاءت العبارة رقم (٣) في الترتيب السابع بمتوسط مرجح ١,٥ ومؤداها أن الشركة تساعد في تأثيث المسكن للعمال، وفي الترتيب الثامن والأخير جاءت العبارة رقم (٥) بمتوسط مرجح ١,٢، ومؤداها أن الشركة مسؤولة عن مواجهة أي مشكلات تحدث في أماكن السكن، وقد بلغ مجموع الأوزان المرجحة الإجمالية لهذا البعد (٣٦٧٠)، والمتوسط المرجح العام ١,٩٢

الجدول رقم (٨). نوع الخدمات الاجتماعية والترويحية المقدمة من الشركة

م	الخدمات الاجتماعية والترويحية	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	مج الأوزان	م المرجح	الترتيب
١	المساعدة في تأدية المناسك الدينية من حج وعمرة .	١٠	٣٠	٢٠٠	٢٩٠	١,٢	٥
٢	إقامة أماكن ترفيهية للعمال وأسرهم.	١٠	٢٠	٢١٠	٢٨٠	١,١٦	٦
٣	تنظيم رحلات ترفيهية ورياضية للعمال وأسرهم.	١٠	٤٠	١٩٠	٣٠٠	١,٢٥	٤
٤	وضع نظام للحوافز في المناسبات الدينية والقومية.	–	١٠	٢٣٠	٢٥٠	١	٧
٥	الشركة حريصة على صرف مكافأة نهاية الخدمة للعاملين بها.	١٤٠	٤٠	٦٠	٥٦٠	٢,٣٣	٢
٦	توفر برامج وأنشطة ومسابقات بالشركات لإشاعة جو من الألفة والمحبة.	٤٠	٧٠	١٣٠	٣٩٠	١,٦	٣
٧	تلتزم الشركة بتعويضات الإجازات التي يعمل بها العمال .	١٨٠	٤٠	٢٠	٦٤٠	٢,٦٦	١
٨	تهتم الشركة بتبادل الزيارات بينها وبين الشركات الأخرى لإشعال روح المنافسة.	–	١٠	٢٣٠	٢٥٠	١	٧
٩	توفر الشركة أخصائيا اجتماعيا للتعرف على مشكلات العمال والمساهمة في حلها.	–	–	٢٤٠	٢٤٠	١	٧
١٠	يهتم مكتب العلاقات العامة بالشركة بمساعدة العمال على مواجهة مشكلاتهم الاجتماعية.	–	–	٢٤٠	٢٤٠	١	٧
١١	تهتم الشركة بزيارة العمال المرضى وتقديم المساعدة لهم.	١٢٠	٨٠	٤٠	٥٦٠	٢,٣٣	٢
إجمالي		٥١٠	٣٤٠	١٧٩٠			
النسبة التفضيلية		١٩,٣	١٢,٨٧	٦٧,٨			
مجموع الأوزان المرجحة الإجمالية		٤٠٠٠					
المتوسط المرجح العام		١,٥					

يتضح من الجدول الخاص بنوع الخدمات الاجتماعية والترويحية المقدمة من الشركة لعمالها أن العبارة رقم (٧) ومؤداها أن الشركة تلتزم بتعويض الإجازات للعمال، جاءت في الترتيب الأول بمتوسط مرجح ٢,٦٦، في حين جاءت العبارة رقم (٥) ومؤداها أن الشركة حريصة على صرف مكافأة نهاية الخدمة للعاملين بها في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح ٢,٣٣، أما العبارة رقم (٦) ومؤداها أن الشركة توفر برامج وأنشطة ومسابقات لإشاعة جو من الألفة والمحبة بين العاملين، فقد جاءت في الترتيب الثالث، في حين جاءت العبارة رقم (٣) ومؤداها أن الشركة تنظم رحلات ترفيهية ورياضية للعمال وأسرهم في الترتيب الرابع بمتوسط مرجح ١,٢٥، أما العبارة رقم (١) ومؤداها أن الشركة تساعد العاملين في تأدية المناسك الدينية من حج وعمرة فقد احتلت الترتيب الخامس بمتوسط مرجح ١,٢، وجاءت العبارة رقم (٢) ومؤداها أن الشركة تهتم بإقامة أماكن ترفيهية للعمال وأسرهم في المركز السادس بمتوسط مرجح ١,١٦، أما العبارات (٤)، (٨)، (٩)، (١٠) ومؤداها أن الشركة تضع نظام للحوافز في المناسبات الدينية والقومية، و أن الشركة تهتم بتبادل الزيارات بينها وبين الشركات الأخرى لإشعال روح المنافسة، و أن الشركة توفر أخصائيا اجتماعيا للتعرف على مشكلات العمال والمساهمة في حلها، وأن مكتب العلاقات العامة بالشركة يهتم بمساعدة العمال على مواجهة مشكلاتهم الاجتماعية، فقد احتلت جميع هذه العبارات المركز السابع بمتوسط مرجح (١)، هذا وقد بلغ مجموع الأوزان المرجحة الإجمالية لهذا البعد ٤٠٠٠، في حين بلغ المتوسط المرجح العام ١,٥ .

ثانياً: جداول الدراسة الخاصة بالمديرين:

الجدول رقم (٩). الوظيفة الحالية للمبحوثين

الوظيفة الحالية	التكرار	%
مدير المصنع	٢٢	٦١,١
المدير التجاري	٤	١١,١
مدير الموارد البشرية	٣	٨,٣
مدير المبيعات	٧	١٩,٤
مج	٣٦	١٠٠

يتضح من الجدول أن نسبة ٦١,١% من المبحوثين يشغلون وظيفة مدير مصنع، ونسبة ١٩,٤% يعملون مديري مبيعات، ونسبة ١١,١% منهم يعملون مديرين تجاريين، ونسبة ٨,٣% منهم يعملون مديري موارد بشرية .

الجدول رقم (١٠). الحالة التعليمية للمبحوثين

الوظيفة الحالية	التكرار	%
مؤهل جامعي	٢٢	٦١,١
مؤهل فوق متوسط	٥	١٣,٨٨
مؤهل متوسط	٩	٢٥
مج	٣٦	١٠٠

يتضح من الجدول أن نسبة ٦١,١% من المبحوثين يحملون مؤهلاً جامعياً، ونسبة ٢٥% منهم يحملون مؤهلاً متوسطاً، ونسبة ١٣,٨٨% منهم يحملون مؤهلاً فوق المتوسط .

الجدول رقم (١١). المرحلة العمرية للمبحوثين

المرحلة العمرية	التكرار	%
أقل من ٣٠ عام	٤	١١,١
٣٠ –	٨	٢٢,٢
٤٠ –	١٨	٥٠
٥٠ عام فأكثر	٦	١٦,٧
مج	٣٦	١٠٠

يتضح من الجدول أن نسبة ٥٠% من المبحوثين يقعون في المرحلة العمرية من ٤٠ – ٥٠ عاماً، ونسبة ٢٢,٢% منهم يقعون في المرحلة العمرية من ٣٠ – ٤٠ عاماً، ونسبة ١٦,٧% يقعون في المرحلة العمرية من ٥٠ عاماً فأكثر، ونسبة ١١,١% منهم يقعون في المرحلة العمرية من ٢٠- ٣٠ عاماً .

الجدول رقم (١٢). مدة خبرة المبحوثين بالشركة

مدة الخبرة	التكرار	%
أقل من ٥ سنوات	٣	٨,٣
٥ –	٨	٢٢,٢
١٠ –	١٢	٣٣,٣
١٥ فأكثر	١٣	٣٦,١
مج	٣٦	١٠٠

يتضح من الجدول أن نسبة ٣٦,١% من المبحوثين مدة خبرتهم تتراوح من ١٥ عاماً فأكثر، ونسبة ٣٣,٣% منهم خبرتهم تتراوح من ١٠ – ١٥ عاماً، ونسبة ٢٢,٢% منهم خبرتهم من ٥ – ١٠ عاماً، ونسبة ٨,٣% منهم خبرتهم ٥ سنوات .

الجدول رقم (١٣). وجهة نظر المديرين في مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركة

م	ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية للشركات	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
١	المسؤولية الاجتماعية للشركات هي أنشطة داخلية وخارجية للعاملين مع المجتمع .	٣٠	٦	–	١٠٢	٢,٨	٤
٢	سعي الشركة لتحسين أحوال العاملين من كل الجوانب .	٣٢	٤	–	١٠٤	٢,٨٨	٢
٣	اختيار العاملين بالشركة وفق معايير محددة .	٥	١١	٢٠	٥٧	١,٥٨	١٢
٤	تطوير وتحسين أداء العاملين من خلال التدريب المستمر .	٢٨	٥	٣	٩٧	٢,٦٩	٧
٥	دعم حقوق العاملين من خلال التحفيز المعنوي والمادي .	٢٠	١٢	٤	٨٨	٢,٤٤	١٠
٦	ضمان الترقي للعاملين وفق محددات واضحة طبقاً للكفاءة.	١٨	١٠	٨	٨٢	٢,٢٧	١١
٧	السماح للعاملين بالمشاركة في اتخاذ بعض القرارات بالشركة.	٢٥	٨	٣	٩٤	٢,٦	٨
٨	المساهمة في خلق مناخ مناسب للعمل بالشركة	٢٩	٧	–	١٠١	٢,٨	٥
٩	الاهتمام بمكافحة التلوث وعدم الإضرار بالبيئة المحيطة .	٣٥	١	–	١٠٧	٢,٩٧	١
١٠	التخلص من العوادم بطريقة آمنة وغير ضارة	٣٤	٢	–	١٠٤	٢,٨٨	٢
١١	الإسهام في برامج ومشروعات حماية البيئة .	٣١	٥	–	١٠٣	٢,٨٦	٣
١٢	توفير مناخ ديمقراطي بين الإدارة والعاملين .	١	١٠	٢٥	٤٨	١,٣٣	١٣
١٣	الفهم الكامل لأضرار التلوث البيئي.	٢٨	٨	–	١٠٠	٢,٧٧	٦
١٤	الاهتمام برضا العاملين بالشركة .	٢٥	١٠	١	٩٦	٢,٦٦	٨
١٥	الالتزام بوسائل الأمن والسلامة المهنية .	٣٤	٢	–	١٠٤	٢,٨٨	٢
إجمالي		٣٧٥	١٠١	٦٤			
النسبة التفضيلية		٦٩,٤	١٨,٧	١١,٩			
مجموع الأوزان المرجحة الإجمالية		١٣٨٧					
المتوسط المرجح العام		٢,٥٦					

يتضح من الجدول الخاص بوجهة نظر المديرين في مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركة أن العبارة (٩) جاءت في الترتيب الأول بمتوسط مرجح ٢,٩٧، وتتمثل العبارة في أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يعني الاهتمام بمكافحة التلوث وعدم الإضرار بالبيئة المحيطة، أما العبارتان أرقام (٢)، (١٠) فقد جاءتا في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح ٢,٨٨ وتتمثل العبارتان في أن المسؤولية الاجتماعية تعني سعي الشركة لتحسين أحوال العاملين من كل الجوانب، وأن المسؤولية الاجتماعية تعني التخلص من العوادم بطريقة آمنة وغير ضارة، وجاء في الترتيب الثالث العبارة رقم (٣) بمتوسط مرجح ٢,٨٦ ومؤداها أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يعني الإسهام في برامج ومشروعات البيئة، أما في الترتيب الرابع جاءت العبارة رقم (١) بمتوسط مرجح ٢,٨ ومؤداها أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي أنشطة داخلية وخارجية للعاملين مع المجتمع، في حين جاءت العبارة رقم (٨) ومؤداها أنها تعني المساهمة في خلق مناخ مناسب للعمل بالشركة بمتوسط مرجح ٢,٨، كما جاءت في الترتيب الخامس، وفي الترتيب السادس العبارة رقم (١٣) بمتوسط مرجح ٢,٧٧ ومؤداها أن المسؤولية الاجتماعية تعني الفهم الكامل لأضرار التلوث البيئي . أما العبارة رقم (٤) فقد جاءت في الترتيب السابع بمتوسط مرجح ٢,٦٩، ومؤداها أن المسؤولية الاجتماعية تعني تطوير وتحسين أداء العاملين من خلال التدريب المستمر، بينما جاءت العبارة رقم (١٤) في الترتيب الثامن بمتوسط مرجح ٢,٦٦، ومؤداها أن المسؤولية الاجتماعية تعني الاهتمام برضا العاملين بالشركة، وفي الترتيب التاسع جاءت العبارة رقم (٧) بمتوسط مرجح ٢,٦، ومؤداها أن المسؤولية الاجتماعية تعني السماح للعاملين بالمشاركة في اتخاذ بعض القرارات بالشركة، وفي الترتيب العاشر جاءت العبارة رقم (٥) بمتوسط مرجح ٢,٤٤ وتعني دعم حقوق العاملين من خلال تقديم الحوافز المعنوية والمادية، أما العبارة رقم (٦) فقد جاءت في الترتيب الحادي عشر بمتوسط مرجح ٢,٢٧، لتشير إلى ضمان الترقي للعاملين وفق محددات واضحة طبقاً للكفاءة، وفي الترتيب الثاني عشر جاءت العبارة رقم (٣) بمتوسط مرجح ١,٥٨، ومؤداها أن المفهوم يعني اختيار العاملين بالشركة وفق معايير محددة، وفي الترتيب الثالث عشر والأخير جاءت العبارة رقم (١٢)

بمتوسط مرجح ١,٣٣، ومؤداها أنها تعني توفير مناخ ديمقراطي بين الإدارة والعاملين، وقد بلغت مجموع الأوزان المرجحة الإجمالية (١٣٨٧)، والمتوسط المرجح العام لها ٢,٥٦ .

الجدول رقم (١٤). دور الشركة في توفير الخدمات الاجتماعية للمجتمع.

م	دور الشركة الصناعية نحو توفير الخدمات الاجتماعية	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
١	تدعم الشركة الجمعيات الخيرية بتبرعات مالية .	١٢	٤	٢٠	٦٤	١,٧٧	١
٢	تزود الشركة المحتاجين بالمنطقة بالاحتياجات العينية .	٤	٦	٢٦	٥٠	١,٣٨	٢
٣	تسهم الشركة في إقامة مدارس بالمنطقة.	–	٤	٣٢	٤٠	١,١	٤
٤	تشارك الشركة في بناء مستوصفات خيرية بالمنطقة .	–	٣	٣٣	٣٩	١,٠٨	٥
٥	تشارك الشركة في أنشطة واحتفالات عامة .		٢	٣٤	٣٧	١,٠٢	٦
٦	تسهم الشركة في إقامة حدائق عامة .	٤	٣	٢٩	٤٧	١,٣	٣
٧	تساعد الشركة المجتمع في أوقات الكوارث والنكبات .	٢٠	٦	١٠	٣٦	١	٧
إجمالي		٤٠	٢٨	١٨٤			
النسبة التفضيلية		١٥,٨٧	١١,١	٧٣,٠١			
مجموع الأوزان المرجحة الإجمالية		٣١٣					
المتوسط المرجح العام		١,٢					

يتضح من الجدول الخاص بدور الشركة في توفير الخدمات الاجتماعية للمجتمع أن العبارة رقم (١) جاءت في الترتيب الأول بمتوسط مرجح ١,٧٧، ومؤداها أن الشركة تدعم الجمعيات الخيرية بتبرعات مالية، والعبارة رقم (٢) جاءت في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح ١,٣٨، ومؤداها أن الشركة تزود المحتاجين بالمنطقة بخدمات عينية، في حين جاء في الترتيب الثالث العبارة رقم (٦) بمتوسط مرجح ١,٣، ومؤداها أن الشركة تساهم في إقامة الحدائق العامة، وجاءت العبارة رقم (٣) في الترتيب الرابع بمتوسط مرجح ١,١، ومؤداها أن الشركة تساهم في إقامة مدارس بالمنطقة، وفي الترتيب الخامس جاءت

العبارة رقم (٤) بمتوسط مرجح ١,٠٨ لتشير إلى أن الشركة تشارك في بناء مستوصفات خيرية بالمنطقة، وجاءت العبارة رقم (٥) في الترتيب السادس ومؤداها أن الشركة توفر أنشطة واحتفالات عامة بمتوسط مرجح ١,٠٢، وفي الترتيب السابع والأخير جاءت العبارة رقم (٧) بمتوسط مرجح (١) ومؤداها أن الشركة تساعد المجتمع في أوقات الكوارث والنكبات، وقد بلغ مجموع الأوزان المرجحة الإجمالية (٣١٣)، والمتوسط المرجح العام بلغ ١,٢ .

الجدول رقم (١٥). دور الشركات الصناعية نحو الحد من التلوث وحماية البيئة.

م	دور الشركات الصناعية نحو الحد من التلوث وحماية البيئة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
١	تشغيل المصنع يؤدي إلى حدوث ضوضاء .	–	٣	٣٣	١٠٥	٢,٩	٣
٢	يخرج من المصنع مياه ملوثة .	–	–	٣٦	١٠٨	٣	١
٣	النشاط الصناعي بالشركة يؤدي إلى خروج إشعاعات .	–	–	٣٦	١٠٨	٣	١
٤	تتسرب عوادم من المصنع تؤثر على العمال والبيئة .	–	–	٣٦	١٠٨	٣	١
٥	توجد لجنة بالمصنع تقوم بمهام المراجعة البيئية .	٤	٤	٢٨	٤٨	١,٣٣	٥
٦	المصنع يسعى للحصول على الأيزو ١٤٠٠ للحفاظ على البيئة .	٣	–	٣٤	٤٦	١,٢٧	٦
٧	لا تتوفر موارد بالمصنع للاهتمام بالبيئة .		٣	٣٣	١٠٥	٢,٩	٣

تابع الجدول رقم (١٥).

م	دور الشركات الصناعية نحو الحد من التلوث وحماية البيئة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
٨	تهتم الشركة بالبيئة لتحسين صورتها بالمجتمع .	٢٧	٤	٢	٩١	٢,٥٢	٤
٩	توفر الشركة صيانة دورية لتقليل الآثار البيئية الخطيرة.	٣٤	٢	–	١٠٦	٢,٩٤	٢
١٠	لا تضع الشركة بند لتكاليف إدارة وحماية البيئة .	–	–	٣٦	١٠٨	٣	١
١١	تلتزم الشركة بالقوانين الخاصة بحماية البيئة	٣٦	–	–	١٠٨	٣	١
إجمالي		١٠٤	١٦	٢٧٤			
النسبة التفضيلية		٢٦,٣٩	٤,٠٦	٦٩,٥			
مجموع الأوزان المرجحة الإجمالية		١٠٤١					
المتوسط المرجح العام		٢,٦٢					

يتضح من الجدول الخاص بدور الشركة في الحد من التلوث وحماية البيئة الآتي: لقد جاءت العبارات أرقام (٢، ٣، ٤، ١٠، ١١) في الترتيب الأول بمتوسط مرجح (٣) ومؤداها عدم موافقة كل المبحوثين – كما جاء في العبارات التالية – على أن مخرجات المصنع تتضمن مياه ملوثة، والثانية مؤداها النفي بأن النشاط الصناعي بالشركة يؤدي إلى خروج إشعاعات والثالثة النفي أيضاً بأن المصنع تتسرب منه عوادم تؤثر على العمال والبيئة، والعبارة الرابعة مؤداها التأكيد على أن الشركة تضع بنداً في ميزانيتها لإدارة حماية البيئة، وأخيراً أن الشركة تلتزم بالقوانين الخاصة بحماية البيئة . أما العبارة التي جاءت في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح ٢,٩٤ هي رقم (٩) ومؤداها أن الشركة توفر صيانة دورية لتقليل الآثار البيئية الخطيرة، وفي الترتيب الثالث جاءت عبارتان هما رقم (١)، (٧) بمتوسط مرجح ٢,٩ الأولى مؤداها نفي الغالبية العظمى للمبحوثين أن تشغيل المصانع يؤدي إلى حدوث ضوضاء، والثانية يؤكد فيها غالبية المبحوثين أيضاً أن المصنع تتوفر فيه موارد وإمكانيات للاهتمام بالبيئة، وفي الترتيب الرابع جاءت العبارة رقم (٨) بمتوسط مرجح ٢,٥٢، ومؤداها أن الشركة تهتم بالبيئة لتحسين صورتها بالمجتمع، وفي الترتيب الخامس جاءت العبارة رقم (٥) بمتوسط مرجح ١,٣٣، ومؤداها وجود

لجنة بالمصنع تقوم بمهام المراجعة البيئية، وجاءت العبارة رقم (٦) في الترتيب السادس والأخير ومؤداها أن المصنع يسعى للحصول على شهادة الأيزو ١٤٠٠ للحفاظ على البيئة، وذلك بمتوسط مرجح ٢١,٢٧، هذا وقد بلغت مجموع الأوزان المرجحة الإجمالية لهذا البعد (١٠٤١)، وبلغ المتوسط المرجح العام له ٢,٦٢ .

الجدول رقم (١٦). دور الشركة نحو المستهلكين بالمجتمع

م	دور الشركات الصناعية نحو المستهلكين بالمجتمع	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
١	الإعلان والترويج الصادق والآمن عن منتجات الشركة .	٣٦	–	–	١٠٨	٣	١
٢	الشفافية والنزاهة والصدق عند التعامل مع العملاء .	٣٦	–	–	١٠٨	٣	١
٣	توفير بيانات واضحة عن المنتج للمستهلك .	٣٦	–	–	١٠٨	٣	١
٤	وضوح تواريخ إنتاج وانتهاء صلاحية المنتج.	٣٦	–	–	١٠٨	٣	١
٥	الاستماع إلى شكاوى العملاء والرد عليها بإيجابية .	٣٤	٢	–	١٠٤	٢,٨٨	٢
٦	إصدار فواتير صحيحة بمواصفات المنتج الحقيقية .	٣٦	–	–	١٠٨	٣	١
٧	عمل دراسات وبحوث حول رضا المستهلكين عن منتجات الشركة.	٦	٨	٢٢	٥٦	١,٥٥	٣
٨	الاستعانة ببعض ذوي المشورة والرأي بالمجتمع في مجلس إدارة الشركة.	٢	–	٣٤	٤٠	١,١	٤
إجمالي		٢٢٢	١٠	٥٦			
النسبة التفضيلية		٧٧,٠٨	٣,٤٧	١٩,٤			
مجموع الأوزان المرجحة الإجمالية		٧٤٠					
المتوسط المرجح العام		٢,٥٦					

يتضح من الجدول الخاص بدور الشركة نحو جمهور المستهلكين أن العبارات أرقام (١، ٢، ٣، ٤، ٦) جاءت في الترتيب الأول بمتوسط مرجح (٣) ومؤدى العبارة الأولى أن الشركة تعلن وتروج عن منتجاتها بصدق وأمانة والثانية مؤداها أن الشركة تحرص على الشفافية والنزاهة

والصدق في تعاملاتها مع العملاء، والثالثة مؤداها أن الشركة توفر وتدون على منتجاتها بيانات واضحة وسليمة للمستهلكين، والرابعة مؤداها أن الشركة تحرص على تدوين تاريخ إنتاج وانتهاء صلاحية كافة منتجاتها، والعبارة الأخيرة أن الشركة تصدر فواتير صحيحة بالمواصفات الحقيقية لمنتجاتها، في حين جاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (٥) بمتوسط مرجح ٢,٨٨ ومؤداها حرص الشركة وإيجابياتها في الاستماع إلى شكاوى العملاء والرد عليها، وفي الترتيب الثالث جاءت العبارة رقم (٧) بمتوسط مرجح ١,٥٥ ومؤداها اهتمام الشركة بعمل دراسات وبحوث حول مدى رضا المستهلكين عن منتجات الشركة، وفي الترتيب الأخير جاءت العبارة رقم (٨) بمتوسط مرجح ١,١ ومؤداها أن الشركة تستعين ببعض من ذوي الرأي والمشورة في المجتمع بعضوية مجلس إدارة الشركة، وقد بلغ مجموع الأوزان المرجحة الإجمالية لهذا البعد (٧٤٠)، والمتوسط المرجح العام له ٢,٥٦ .

ثالثاً: النتائج العامة الدراسة

١- نتائج تتعلق بالإجابة على السؤال الأول

ما هو التصور السائد لدى الشركات الصناعية في منطقة القصيم عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية ؟

- أن الغالبية العظمى من المبحوثين يرون أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يعني الاهتمام بمكافحة التلوث وعدم الإضرار بالبيئة المحيطة، والتخلص من العوادم بطريقة آمنة وسعي الشركة لتحسين أحوال العاملين من كافة الجوانب، والالتزام بوسائل الأمن والسلامة المهنية، والإسهام في برامج ومشروعات حماية البيئة وهي أنشطة داخلية وخارجية للعاملين مع المجتمع، والمساهمة في خلق مناخ مناسب للعمل بالشركة، والفهم الكامل لأضرار التلوث البيئي، وتطوير وتحسين أداء العاملين من خلال التدريب المستمر، وذلك على التوالي، أما عن المعاني الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والتي حازت على أغلبية رأي المبحوثين فهي على التوالي " الاهتمام برضا الشركة، والسماح للعاملين بالمشاركة في اتخاذ بعض القرارات "، أما المعنى الذي لم يحظ بنسبة كبيرة من

رأي المبحوثين للمسؤولية الاجتماعية فتتمثل في توفير مناخ ديمقراطي بين الإدارة والعاملين.

٢- نتائج تتعلق بالإجابة على السؤال الثاني

هل هناك دور للشركات الصناعية – في منطقة الدراسة – في حماية البيئة (وفق مفهوم الدراسة) ؟

- تحدد الدور الرئيسي للشركات الصناعية في حماية البيئة في أنها تعلن وتروج عن منتجاتها بصدق و تحرص على الشفافية والنزاهة والصدق في تعاملاتها مع العملاء، و توفر وتدون على منتجاتها بيانات واضحة وسليمة للمستهلكين، كما أنها تحرص على تدوين تاريخ إنتاج وانتهاء صلاحية كافة منتجاتها، و أنها تصدر فواتير صحيحة بالمواصفات الحقيقية لمنتجاتها، في حين جاء بعد ذلك حرص الشركة وايجابياتها في الاستماع إلى شكاوى العملاء والرد عليها، و اهتمامها بعمل دراسات وبحوث حول مدى رضا المستهلكين عن منتجات الشركة، وأخيرا أن الشركة تستعين ببعض من ذوي الرأي والمشورة في المجتمع بعضوية مجلس إداراتها، مما يوضح الدور الفعلي و الرائد للشركات الصناعية –عينة الدراسة – في المحافظة على حماية البيئة.

-– أما عن دور الشركة تجاه مجتمع المستهلكين لخدماتها وإنتاجها، أجاب المبحوثون بأن الشركة تلتزم بالإعلان والترويج الصادق والأمين لمنتجاتها، وأنها تتعامل مع العملاء بشفافية وصدق، وأنها توفر بيانات واضحة عن المنتج بما يتضمنه ذلك من تواريخ الإنتاج وانتهاء الصلاحية، وإصدار الفواتير السليمة بمواصفات المنتج، وأكد غالبيتهم أنهم يستمعون إلى شكاوى العملاء ويردون بإيجابية عليها، وقد نفى غالبية المبحوثين بأنه يتم الاستعانة بذوي الخبرة والرأي في المجتمع كأعضاء بمجلس إدارة الشركة، وقيامهم بإجراء دراسات وبحوث حول مدى رضا المستهلكين عن منتجات الشركة

٣- نتائج تتعلق بالإجابة عن السؤال الثالث

- ما هو دور الشركات الصناعية نحو البيئة الداخلية للشركة ؟

أ) ما هو دور الشركات الصناعية فيما يتعلق بالسلامة المهنية والأمن الصناعي؟

-أن أكثر أبعاد السلامة المهنية والأمن الصناعي اهتماماً من قبل الشركة تتعلق بتوفير راحة للعمال في الفترات المخصصة لذلك، يليها الاهتمام بتوفير الشركة لوسائل وأدوات للحفاظ على سلامة العاملين، وجاء في الترتيب الأخير تلك الأبعاد التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام من قبل الشركات تجاه العاملين فيها وهي التأمين الشامل ضد الحوادث، والاهتمام بالصيانة الدورية للمعدات والآلات المستخدمة، وعدم ممارسة الضغوط على العمال بما يرهقهم ويعرضهم للإصابات.

ب) ما هو دور الشركات الصناعية فيما يتعلق بالخدمات الصحية والإعاشة والترفيه للعاملين وأسرهم ؟

-إن أكثر الخدمات تضررا بطبيعة الخدمات التي تقدمها الشركة هو عدم توفر نظام صحي لعائلات العمال، تليها أن الشركة تضع شروطاً للاستفادة من الخدمات الصحية وحدود تكلفتها، وأن الشركة لا تتحمل تكاليف علاج أسرهم، وأنهم لا يحصلون على وجبات غذائية يومية أثناء فترة عملهم، تليها أن الشركة لا تتعاقد مع مستوصفات ذات كفاءة عالية في تقديم الخدمات الصحية للعاملين، يليها عدم الموافقة على أن الشركة تتحمل علاج إصابات العمل دون النظر إلى أسبابها، إلا أن الغالبية أثارت أن الشركة توفر تأمين صحي للعاملين .

-فيما يتعلق بخدمات الإسكان والإعاشة تضرر العمال أكثر من عدم مساعدة الشركة لهم في تأثيث المسكن أو عدم صرف بدل سكن مناسب لهم في حالة عدم توفير السكن، وعدم مراعاة الشركة لاختيار أماكن السكن في مناطق يتوفر بها الخدمات الأساسية، تليها أن الشركة لا توفر سكنا ملائما للعاملين ولا توفر وسائل انتقال مناسبة للعمال في حالة بعد المسكن عن مكان العمل، وقد أكد غالبية العمال أن الشركة تراعي الفصل بين العزاب والمتزوجين في المناطق السكنية، وأن اختيار الشركة لأماكن السكن يتأثر بالمستوى الاقتصادي للشركة .

-اتضح أن الخدمات الاجتماعية والترويحية المقدمة للعمال الأكثر تضرر منها العمال هي على التوالي " عدم وجود نظام للحوافز خاصة

في المناسبات الدينية والقومية وعدم اهتمام الشركة بتبادل الزيارات بينها وبين الشركات الأخرى، وعدم وجود أخصائي اجتماعي لحل مشكلات العمال، وعدم اهتمام مسؤولي العلاقات العامة بالتعاون معهم في حل مشكلاتهم الاجتماعية، تليها الشكوى والتضرر من عدم وجود أماكن للترفيه للعمال وأسرهم وعدم المساعدة في تأدية المناسك الدينية، وعدم تنظيم رحلات ترفيهية للعمال وأسرهم، وخلو الشركة من برامج وأنشطة اجتماعية "، إلا أن الغالبية أقروا أن الشركة حريصة على صرف مكافأة نهاية الخدمة وتعويض العمال عن أيام الإجازات التي يعملون فيها، والاهتمام بزيارة العمال المرضى وتقديم المساعدة لهم .

س٤: ما هو دور الشركات الصناعية نحو البيئة الخارجية ؟ وينبثق من هذا السؤال عدداً من الأسئلة الفرعية:

أ) ما هو دور الشركات الصناعية في الحد من تلوث الماء والهواء والتربة

-أكدت نتائج الدراسة على أنه لا يخرج من المصنع مياه ملوثة، وأن النشاط الصناعي للشركة لا يؤدي لخروج إشعاعات ولا تتسرب عوادم تؤثر على العمال والبيئة، وأن الشركة تلتزم بقوانين حماية البيئة، ولديها بند مالي لتكاليف إدارة حماية البيئة، أما غالبية المبحوثين فيرون أن تشغيل مصانعهم لا يؤدي إلى حدوث ضوضاء، وأنه تتوافر بالمصنع إمكانات وموارد للاهتمام بالبيئة وحمايتها، وأن المصنع يوفر صيانة دورية لتقليل الآثار البيئية، وتهتم بالبيئة لتحسين صورة الشركة، ولم يوافق أغلبية المبحوثين على أن الشركة تسعى للحصول على الأيزو ١٤٠٠، والخاص بالحفاظ على البيئة، وبوجود لجنة بالمصنع تقوم بمهام المراجعة البيئية.

ب) ما هو دور الشركات الصناعية فيما يتعلق بدعم الخدمات والأنشطة السابق ذكرها

- أن هذا الدور يتمثل في مساعدة المجتمع في أوقات الكوارث والنكبات، ويرون أن دورها محدود في تقديم الدعم المادي للجمعيات الخيرية، وفي تقديم الاحتياجات العينية لفقراء المنطقة، والإسهام في إقامة

حدائق عامة، أما غالبية المبحوثين فأجابوا بأن الشركة دورها محدود جداً في مجال المشاركة في الأنشطة والاحتفالات العامة، وفي بناء مستوصفات خيرية بالمنطقة، وفي إقامة المدارس بالمنطقة، وفي إقامة الحدائق العامة، وأخيراً في توفير الاحتياجات العينية لفقراء المنطقة.

وقد يرجع ذلك لعدم وضوح دور الشركة فيما يتعلق بمسؤولياتها الاجتماعية، أي ليس هناك اتفاق بين هيئات المجتمع ومنظماته على ما هو متوقع من الشركة في هذا الجانب ومن ثم فغموض الدور يؤثر في مدى فعاليته .

المراجع

أولاً: المراجع العربية

[١] أحمد، عبد الكريم عبد الرحمن، (١٩٩٧)، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال مجالاتها – معوقات الوفاء بها، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، مجلد ١١، عدد ٢ .

[٢] الأسرج، حسين، (٢٠١٠): *المسؤولية الاجتماعية للشركات*، المعهد العربي للتخطيط، العدد التسعون، فبراير، السنة التاسعة، صـ ٣ .

[٣] التويجري، محمد إبراهيم، (١٩٨٨)، المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، دراسة ميدانية استطلاعية، *المجلة العربية للإدارة*، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع .

[٤] الخطيب، أحمد حلمي، (١٩٨١)، مشكلات القياس والتنظيم المحاسبي للمسئولية المجتمعية في المنشأة، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، جامعة عين شمس، القاهرة .

[٥] السحيباني، صالح، (٢٠٠٩)، *المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية*، المؤتمر الدولي حول " القطاع الخاص في التنمية، تقييم استشراف، بيروت لبنان، ٢٣-٢٥ مارس .

[٦] الغزالي، عيسى، (٢٠١٠)، المسؤولية الاجتماعية للشركات، المعهد العربي للتخطيط، *سلسلة دورية تُعني بقضايا التنمية في الدول العربية*، الكويت .

[٧] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، *حلول قطاع الأعمال للتنمية البشرية*، (٢٠٠٧)، مصر .

[٨] ثامر، ياسر البكري، أبو سعيد الديون، (٢٠٠١)، إدراك المديرين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، *المجلة العربية للإدارة*، مجلد ٢، عدد (١) .

[٩] ثامر، ياسر البكري، (٢٠٠١)، *التسويق والمسؤولية الاجتماعية*، دار وائل للنشر، عمان، الأردن .

[١٠] حسن، عوض هديبان، (١٩٩٦)، ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المنشآت الصناعية بالقطاع الخاص بدولة الكويت، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية .

[١١] خالد، عبد الرحيم الهيتي، (٢٠٠٣)، *إدارة الموارد البشرية* " مدخل استراتيجي "، دار وائل للطباعة، عمان، الأردن .

[١٢] سعد، غالب ياسين، (٢٠٠٢)، *الإدارة الإستراتيجية*، دار اليازوي، عمان .

[١٣] شركة تمكين للاستشارات الإدارية والتنموية، الشركات السعودية والمسؤولية الاجتماعية، *بحث غير منشور*،(٢٠٠٧)

[١٤] طاهر، محسن الغالبي، محمد حسن منهل، (٢٠٠٩)، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات لأعمال وشفافية نظام المعلومات، *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد*، جامعة بغداد .

[١٥] عبد الرحيم، سامس معروف، (١٩٨٠)، دور المحاسبة في معالجة بيانات تكاليف المسؤولية الاجتماعية، *مجلة التكاليف*، الجمعية العربية للتكاليف، القاهرة.

[١٦] علام، محمد نبيل، (١٩٩١)، حدود المسؤولية الاجتماعية: إطار فكري لمراجعة الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال في دول العالم النامي، *الإدارة العامة*، العدد (٧٢)، أكتوبر .

[١٧] عيسى، فؤاد (بدون): المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر، *دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقسيم المسؤولية الاجتماعية للشركات*، القاهرة .

[١٨] فؤاد، محمد عيسى، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر، أنظر: *بحث منشور على الشبكة العنكبوتية* (WWW . eiodqa.eiod.org)

[١٩] محمد، الفيومي محمد (١٩٨٤)، *قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة*، الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع .

[٢٠] محمد، إبراهيم التويجري، (١٩٨٨)، المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، *المجلة العربية للإدارة*، مجلد ١٢، العدد ٤ .

[٢١] محمد، إبراهيم عبيدات، (٢٠٠٤)، *التسويق الاجتماعي – الأخضر والبيئي*، دار وائل للنشر، عمان، الأردن .

[٢٢] محمد نبيل علام، (١٩٩١)، حدود المسؤولية الاجتماعية " إطار فكري لمراجعة الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال في الدول النامية *مجلة الإدارة العامة*، العدد ٧٢، أكتوبر.

[٢٣] نصيف، فهمي، (٢٠٠٤)، *أساسيات استخدام النظريات والنماذج في الخدمة الاجتماعية*، مركز الكتاب الجامعي، جامعة حلوان .

[٢٤] ياسر، شاهين، البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص الفلسطيني، أنظر: *بحث منشور على الشبكة العنكبوتية* (WWW . Paluniv.edu.Ps)

ثانياً: المراجع الأجنبية

[٢٥] Cetindamara , Dilek & Husoy Kirstoffer (2007) , Coroorate Social Responsibility Practices and Environmentally Responsible behavior: The Case of The U . N . Global Comport , Journal of Business Ethics No. , 76 .

[٢٦] Bolmstrom,j. (1986) Social responsibility and Corporation ,

[٢٧] Business Horizons , Vol. , 29 , No . 4 , July – August.

[٢٨] http: // dictinoary.refrence.com

[٢٩] ISO Advisory group on Social Responsibility (2004) , Working Report on Social Responsibility , April .

[٣٠] Working Report on Social Responsibility , 2004

[٣١] www.http: //worldometers.info/ar

[٣٢] WWW . answers.com/topic/scial-responsibility

[٣٣] WWW .enterpreneur.com/encyclopedia/term/82646.html

[٣٤] WWW .esprojects.net/en/policy/csr/environment /

[٣٥] WWW . http: / / WW. abagrut.net / vb / showthread,php ? t =12927

[٣٦] WWW .mallenbaker.net/csr/CSRFiles/definition.html

[٣٧] WWW. nationmaster.comlgraphlenv

[٣٨] WWW. quailty.co.uklISO 14000.htm

[٣٩] WWW. worldmeters.infor/ar

The role of industrial companies in the protection of the environment in the light of the concept of corporate social responsibility Field study applied to some parts of the Kingdom of Saudi Arabia

Prof. Badr al-Din Kamal Abdo[1], prof. Mahmoud Mohamed Ahmed Sadek[2], Prof. Ahmad Hosni Ibrahim[3], prof. Yusuf Bin Ahmed Rumaih[4], D. Hamdi Ali Ahmed[5]

1 Department of Sociology and Social Work Qassim University
2 Department of Sociology and Social Work Qassim University
3 Department of Sociology and Social Work Qassim University
4 Department of Sociology and Social Work Qassim University
5 Department of Sociology and Social Work Qassim University

Abstract. problem of the study identify the contributions of major industrial companies and medium in some regions of the Kingdom of Saudi Arabia (Al Qassim, Jeddah, Riyadh, Eastern), to do proactive or therapeutic roles regarding the protection of the internal environment (company community) and external environment (community outside company) in the light of precise and comprehensive concept of the current meaning of social responsibility "

feuding of the study:

1. the majority of respondents believe that the concept of social responsibility means give more concerning with protecting envier against pollution and get rid of the exhaust in safety way and employee's improve conditions in all aspects, and commitment means security and occupational safety.

2. Identify the key role of industrial companies in the protection of the environment through declaring and promote their products honestly and is keen on transparency, integrity and honesty in dealing with customers, and provide and recorded on their products clear data and sound to consumers, it is also keen to identify the date of production and expiration all its products, and it issued true bills incorrect specifications for their products.

3. That more dimensions of occupational safety and industrial security interest by the company relating to the provision of comfort for workers in the periods allocated to it, then interest in providing the company the means and tools to maintain the safety of the workers.

4. That more services affected the nature of the services offered by the company is the lack of a health system for the workers families, followed by the company set conditions to take advantage of health services and cost limits.

5. The results of the study confirmed that it does not come out of the factory contaminated water, and industrial activity of the company does not lead to exit nor radiation leaking exhaust affect the workers and the environment.

6. It became clear that social and recreational services provided to the workers most affected workers are respectively "the absence of a system of incentives, especially in religious and national occasions and lack of in the company to exchange visits between them and other companies.

7. The role of industrial companies in regarding support of services and activities that this role aims at welling the community in disasters and calamities, employee's believe that a limited role of in providing financial support to charities.